دائـــرة الـــتـــنـــمـــيـــة الاقـــتـــصـــاديـــة
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT

تـــقـــريـــــــر
الاستدامة 2022

جدول المحتويات

نبذة تعريفية **3**

رسالة الوكيل **4**

نبذة عامة **5**

نطاق عملنا 6

الهيكل التنظيمي 7

إستراتيجية أبوظبي الاقتصادية 8

نهجنا للاستدامة **11**

أبرز الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة 12

نهج الاستدامة 13

تقييم الأهمية النسبية 13

الإشراف البيئي **15**

تغير المناخ، والطاقة، والمياه 18

الانبعاثات والطاقة 18

إدارة المياه 20

الاقتصاد الدائري 20

الالتزام الاجتماعي **21**

الموظفون 22

تعزيز التنوع، والشمولية، والمساواة 25

السلامة والصحة المهنية 26

تعزيز سبل ملائمة العيش 27

رضا العملاء ورفاهيتهم 28

رفاهية المجتمع والتنمية الاجتماعية 29

الحوكمة **31**

نموذج الحوكمة الرشيدة 32

التنمية الاقتصادية 35

الملاحق **42**

الملحق (أ) – بيانات الأداء 42

الملحق (ب) – مقاييس الاستدامة لسوق أبوظبي للأوراق المالية 43

الملحق (ج) – جداول المبادرة العالمية لإعداد التقارير 45

نبذة تعريفية

نرحب بكم في تقرير الاستدامة الأول لدائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي لعام 2022. يقدم هذا التقرير نظرة شاملة على مبادرات الاستدامة والتقدم الذي تم إحرازه، والأهداف المستقبلية.

نهج إعداد التقرير والهدف منه

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) لعام 2021. ويتوافق التقرير أيضاً مع تقارير سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX). ويهدف التقرير لتزويد أصحاب المصلحة برؤى قيمة بشأن أداء الاستدامة والإنجازات والإستراتيجيات الخاصة بدائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي. ومن خلال مشاركة النجاحات والتحديات والجهود المستمرة، تسعى الدائرة إلى تعزيز الشفافية وإشراك أصحاب المصلحة والدعوة إلى التعاون الجماعي نحو التنمية الاقتصادية المستدامة لإمارة أبوظبي.

الفترة المشمولة بالتقرير ونطاقها

يغطي التقرير الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2022. ويشمل نطاق هذا التقرير عمليات دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي والتي تشمل منطقتي العين والظفرة، المُشار إليهما فيما بعد في هذا التقرير باسم "أبوظبي".

> يسلط هذا التقرير الضوء على التزامنا بمستقبل يتشابك فيه الابتكار الأخضر والازدهار الاجتماعي والمرونة الاقتصادية بسلاسة مع التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة

رسالة الوكيل

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم تقرير الاستدامة الأول لدائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي.

يُظهر تقرير عام 2022 التزامنا الراسخ بمستقبل يتشابك فيه الابتكار الأخضر والازدهار الاجتماعي مع المرونة الاقتصادية بسلاسة، مما يوفر نموذجاً للتنمية المستدامة يتردد صداه جنباً إلى جنب مع تطلعات دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن مسؤوليتنا في دائرة التنمية الاقتصادية– أبوظبي تجاه الاستدامة تتجاوز الإفصاح، فهي فلسفة تدفعنا إلى التصرف مع شعور بالمسؤولية تجاه كوكبنا، وكذلك تجاه أجيالنا الحالية والمستقبلية. تسعى إستراتيجية أبوظبي الصناعية، المتوافقة مع مهمتنا الأساسية، إلى الارتقاء بإمارة أبوظبي باعتبارها المركز الصناعي الأكثر تنافسية في المنطقة ونقطة التقاء تتلاقى فيها التنافسية مع الاستدامة.

عالمنا اليوم يتطور باستمرار والتهديد الوجودي الذي يفرضه تغير المناخ، يتطلب اتخاذ إجراءات فورية وتعاون عالمي أيضاً. وخلال رحلتنا في تحول الطاقة لدعم مبادراتنا الرامية إلى تحقيق صافي صفر انبعاثات ضارة، نحتاج إلى ضمان تعاوننا الوثيق مع أصحاب المصلحة لدينا في القطاع الاقتصادي لضمان وجود زخم مستدام نحو العمل المناخي وحلول الطاقة النظيفة. ونسعى جاهدين لنكون قدوة من خلال إظهار المسؤولية البيئية في كافة إجراءاتنا. ويُعد الحصول على جائزة شبكة المؤسسات الخضراء (GBN) هذا العام بمثابة شهادة على هذا الالتزام القوي. علاوة على ذلك، سيكون برنامج الاستدامة الصناعية بمثابة خطوة أخرى نحو دمج الممارسات المستدامة في مشهدنا الصناعي.

الأخلاقيات والممارسات المسؤولة هي جوهر عملياتنا التجارية. ويضع نموذج الحوكمة السلس الخاص بنا معايير السلوك التجاري مع عدم التسامح مطلقاً مع أي شكل من أشكال الفساد و/أو الأعمال غير القانونية. وإلى جانب ثقافة التحسين المستمر، فإننا نضمن استمرارنا في ممارسة العمليات المرنة التي تتوافق مع أعلى المعايير الأخلاقية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فنحن متعهدون بجعل إمارة أبوظبي وجهة جذابة للأعمال والمعيشة على حد سواء. ومن خلال تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاق مجموعة واسعة من التراخيص التجارية والصناعية، فإننا نمهد الطريق لمنظومة مزدهرة ترحب بالجميع للعيش وممارسة الأعمال التجارية وتعزيز جودة الحياة في الإمارة. ويمتد التزامنا الاجتماعي إلى موظفينا أيضاً، معتبرين أن تطورهم ورفاهيتهم جزء لا يتجزأ من نمونا ونجاحنا. ولقد شهدنا زيادة كبيرة في تمثيل الإناث في القوى العاملة في دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي لتصل إلى 37% – وهو دليل على التزامنا الثابت تجاه تمكين المرأة وإدماجها في مكان العمل. وقد حصل نظام إدارة البيئة والصحة والسلامة الخاص بنا على شهادتي الأيزو ISO45001:2018 وISO 14001:2015 ويتوافق أيضاً مع إطار نظام إدارة السلامة والصحة المهنية (OSHAD-SF). ولقد تُوجت جهودنا في مجال الصحة والسلامة هذا العام بحصولنا على الجائزة الفضية للجمعية البريطانية الملكية للوقاية من الحوادث (RoSPA) المرموقة لأدائنا المتميز في مجال الصحة والسلامة على مدار الأعوام الماضية.

أدعوكم جميعاً للتعمق أكثر في تقريرنا الذي يكشف عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة خلال رحلة الاستدامة الخاصة بدائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي، بينما كنا نرسم خارطة طريقنا نحو إمارة مستدامة ومزدهرة.

راشد عبد الكريم البلوشي
وكيل دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي

الفصل
01

نبـــذة عامـــة

نبـذة عامـة

الرؤية

ريادة عالمية في التنافسية والتنويع الاقتصادي.

الرسالة

مؤسسة تتميز بكفاءتها في خلق بيئة حاضنة للنمو الاقتصادي عبر تمكين القطاع الخاص وتشجيع الابتكار وتعزيز التنافسية في أبوظبي.

تنظم دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي، الجهة المحفزة للنمو والتنوع الاقتصادي، قطاع الأعمال في إمارة أبوظبي وتقود المبادرات الاقتصادية لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام وقائم على المعرفة.

نطاق عملنا

تتمثل المهمة الرئيسية لدائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال دعم القدرة التنافسية والتنويع عبر ثلاث مسؤوليات رئيسية:

طرح الخطط الاستراتيجية والتنفيذية

تطرح دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للقطاع الاقتصادي في الإمارة وتراقب تنفيذها.

وضع السياسات واللوائح

تضع دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي السياسات والمعايير واللوائح والقرارات والتعميمات التنفيذية والتشغيلية لتنظيم القطاع الاقتصادي. وكذلك تمنح التراخيص الاقتصادية لجميع الجهات مع مراقبة مدى التزامها بتوفير المستوى الأمثل في جودة الخدمات التي تقدمها وفقاً للتشريعات السارية وبالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

تسليم التقارير والتحليلات

ترفع دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي تقارير دورية ودراسات تحليلية إلى مكتب أبوظبي التنفيذي حول كفاءة الدائرة وأدائها.

التنافسية

تلعب دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي دوراً محورياً في تعزيز القدرة التنافسية لإمارة أبوظبي من خلال توفير بيئة أعمال مناسبة تجتذب المستثمرين من جميع أنحاء العالم. ومن خلال العمل بشكل وثيق مع الشركات المحلية لتحسين استراتيجياتها التسويقية وامتثالها للمعايير واللوائح الدولية، وتمكنهم الدائرة من الوصول إلى الأسواق الدولية، الأمر الذي يعزز بدوره النمو الاقتصادي في أبوظبي.

التنوع

في إطار جهودها لتقليل الاعتماد على النفط، تتعاون دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي بفعالية مع مختلف أصحاب المصلحة لتحديد قطاعات النمو الرئيسية وتنفيذ السياسات وإنشاء منظومة أعمال للقطاعات غير النفطية. ومن خلال الترويج لتطوير صناعات معينة، مثل التصنيع والسياحة والطاقة المتجددة والتكنولوجيا وغيرها، تهدف الدائرة إلى زيادة فرص العمل وتعزيز المرونة الاقتصادية، وتوفير مستقبل مستدام لأبوظبي.

الهيكل التنظيمي

يتيح الهيكل التنظيمي لدائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي التواصل الفعال والاستخدام الأمثل للموارد. إلى جانب الأعمال التقليدية (مثل الموارد البشرية، والمالية، والإستراتيجية، وما إلى ذلك)، يتألف هيكل الدائرة من قطاعات مختلفة تتعاون في دعم توجهها الإستراتيجي نحو التنمية الاقتصادية. هذه القطاعات هي:

مكتب أبوظبي للتنافسية:

مسؤول عن تعزيز القدرة التنافسية لبيئة الأعمال في أبوظبي من خلال تطوير الإستراتيجيات والسياسات والمبادرات.

مركز أبوظبي للأعمال:

يقدم خدمات تتيح للمستثمرين ورجال الأعمال إمكانية الحصول على جميع الموافقات المتعلقة بالتراخيص الاقتصادية، بهدف تطوير بيئة أعمال مثالية تجعل من إمارة أبوظبي الوجهة المفضلة للأعمال.

مكتب تنمية الصناعة:

مسؤول عن صياغة السياسات والخطط والمبادرات وتنفيذها لدفع التقدم والنمو في القطاع الصناعي، وتشجيع الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية.

مكتب أبوظبي للمقيمين:

يدعم المجتمع المزدهر في الإمارة ويعمل المكتب على دعم شؤون المقيمين في أبوظبي ومساعدتهم على الاستقرار والاندماج في المجتمع الغني بثقافاته.

قطاع الخدمات اللوجستية وتسهيل التجارة:

يقوم بتسهيل حركة التجارة في أبوظبي ويعمل بشكل وثيق مع شركائه الإستراتيجيين لرقمنة صناعة التجارة ومراقبتها وتحسينها من خلال تطوير إستراتيجيات تعمل على توسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية وتحفيز الصادرات غير النفطية في أبوظبي والإمارات العربية المتحدة.

قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة:

يعمل على تطوير إستراتيجية أبوظبي للشركات الصغيرة والمتوسطة ومراقبة تنفيذها، بهدف إنشاء منظومة متكاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة في أبوظبي لتمكينها من الازدهار والنمو.

مكتب السياسات والتشريعات:

تطوير المبادرات الإستراتيجية والمقترحات التشريعية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية لدعم الاستثمارات وتعزيز التنافسية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

إستراتيجية أبوظبي الاقتصادية

تصوغ دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة لإمارة أبوظبي، ومن المتوقع أن يتم الإعلان عنها في عام 2024. ومن خلال التركيز على الابتكار وريادة الأعمال والتحول الرقمي كأساس للنمو الاقتصادي المستدام وطويل الأجل، تهدف الإستراتيجية إلى دفع الإمارة نحو اقتصاد أكثر تنوعاً وأكثر مرونة.

وبينما نعمل على بلورة إستراتيجية أبوظبي الاقتصادية، قدمنا مجموعة من الإستراتيجيات والمبادرات الرئيسية التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي في إمارة أبوظبي:

إستراتيجية أبوظبي الصناعية

تهدف إستراتيجية أبوظبي الصناعية، التي أطلقها سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، بشكل واضح إلى جعل أبوظبي المركز الصناعي الرائد في المنطقة. وتستثمر حكومة أبوظبي 10 مليارات درهم لتحقيق هذه الرؤية، مع التركيز على قطاعات التصنيع المستهدفة التالية:

- الصناعات الغذائية
- الصناعات الدوائية
- النقل
- الآلات والمعدات
- الصناعات الكيميائية
- الإلكترونيات
- الصناعات الكهربائية

الأهداف الرئيسية لإستراتيجية أبوظبي الصناعية

- **توفير** أكثر من **13 ألف وظيفة** قائمة على المعرفة
- **تعزيز** التبادل التجاري **مع الأسواق العالمية**

نظراً لكونها حجر الزاوية للأولويات الوطنية والدولية الأوسع، مثل مبادرة صافي صفر انبعاثات ضارة لدولة الإمارات العربية المتحدة 2050 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، فإن إستراتيجية أبوظبي الصناعية لا تعزز الصناعات القائمة على المعرفة فحسب، بل تعزز أيضاً القدرة التنافسية العالمية للقطاع الصناعي في أبوظبي.

البرامج الإستراتيجية لإستراتيجية أبوظبي الصناعية

يكمن أساس إستراتيجية أبوظبي الصناعية في ستة برامج تحويلية. وتشمل هذه الإصلاحات العمليات التجارية لتحسين سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وتمكين الوصول إلى التمويل، والاستفادة من انفتاح السوق، وإنشاء بنية تحتية قوية وشبكة مرافق عامة، وضمان القدرة التنافسية من حيث التكلفة، وتنفيذ ممارسات مستدامة، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. وفيما يلي البرامج التحويلية الستة:

برنامج المواهب الصناعية

يُقيّم الكفاءات من حيث الموهبة الصناعية ويقدم برامج تحسين المهارات لسد فجوات المهارات وتلبية الاحتياجات المستقبلية، مع توفير 13600 وظيفة تتطلب مهارات بحلول عام 2031، مع التركيز على المواهب الإماراتية.
(للمزيد، يرجى قراءة صفحة 29)

برنامج الاقتصاد الدائري

يعمل على دفع الاستدامة على مستوى الصناعة من خلال تمكين الإنتاج والاستهلاك الصناعي المسؤول. وسيتم وضع إطار تنظيمي قوي للاقتصاد الدائري للنفايات وإعادة التدوير والاستهلاك وتنفيذه، إلى جانب السياسات التي تشجع الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، والمشتريات الخضراء، والحوافز لتحسين الاستدامة البيئية.

برنامج سلسلة التوريد المحلية

يوفر مرونة في القطاع الصناعي من خلال زيادة الاكتفاء الذاتي وتشجيع المنتجات المحلية. ويجري الآن توسيع القائمة الذهبية، التي تعمل على زيادة الطلب على المنتجات المصنعة محليا في المشتريات الحكومية، فيما سيتم تسهيل الوصول إلى الأسواق الخارجية من خلال اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA)، بالإضافة إلى برنامج اتفاقية التجارة الثنائية. وكذلك سيتم شراء المنتجات المصنعة محلياً وتقديمها كجزء من المساعدات الخارجية.

تطوير منظومة القطاع الصناعي

تشتمل عوامل تمكين منظومة القطاع الصناعي على توفير خرائط رقمية وفق نظام المعلومات الجغرافية للبحث عن الأراضي الصناعية وتطبيق برنامج موحّد للتفتيش على ضبط ومراقبة الجودة. كما تركز المبادرة على تعزيز سهولة ممارسة الأعمال من خلال برامج تقديم الحوافز والإعفاء من الرسوم الحكومية وخفض أسعار الأراضي وتقديم منح البحث والتطوير والإعفاء الضريبي، فضلاً عن تبسيط الإجراءات الجمركية وتكاليفها، وإجراء الإصلاحات التنظيمية لقوانين الصناعة والإسكان.

الثورة الصناعية الرابعة

ستعمل مبادرة الثورة الصناعية الرابعة على دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال دمج التقنيات والسياسات المتقدمة لتعزيز التنافسية والابتكار، مع دعم من البرامج الأخرى التي تتضمن برنامج تمويل التصنيع الذكي، ومؤشر تقييم التصنيع الذكي، ومراكز الكفاءة التي توفر التدريب وتبادل المعرفة.
(للمزيد، يرجى قراءة صفحة 41)

تطوير سلسلة القيمة

لدفع عجلة تطوير البنية التحتية للوصول إلى التكامل التام، سيتم إنشاء صندوق مخصص للاستثمار في إدارة سلاسل التوريد. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم تعويضات لدعم التمويل الصناعي، وتقديم الحوافز لشركاء قنوات التوزيع لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وستعمل برامج تحسين البنية التحتية في العين ومنطقة الظفرة على تعزيز منظومة القطاع الصناعي.

إستراتيجية أبوظبي للتصدير

تُعد إستراتيجية أبوظبي للتصدير مبادرة شاملة تقدمية وضعها قطاع الخدمات اللوجستية وتسهيل التجارة لتنويع اقتصاد الإمارة من خلال توسيع تواجدها في الأسواق الدولية وتقليل الاعتماد على عائدات النفط من خلال زيادة الصادرات غير النفطية. وتحدد هذه الخطة الإستراتيجية نهجاً منظماً لتعزيز الصادرات على مستوى مختلف القطاعات، ومنها التصنيع والتكنولوجيا والخدمات.

ومن خلال التركيز على الابتكار والجودة والقدرة التنافسية، تهدف إستراتيجية أبوظبي للتصدير إلى جعل الإمارة لاعباً فاعلاً في الساحة العالمية للتصدير، وبالتالي تعزيز الاستدامة والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل.

موضوعات إستراتيجية التصدير

- أبحاث السوق والذكاء
- أنشطة الترويج التجاري
- بناء القدرات التصديرية
- تسهيل عقد شراكات بين الشركات المحلية والأسواق العالمية

خارطة طريق أبوظبي لتسهيل التجارة

تُعد خارطة طريق أبوظبي لتسهيل التجارة مبادرة إستراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز كفاءة الأنشطة التجارية وتنافسيتها في إمارة أبوظبي وتحقيق مكاسب سريعة من خلال استهداف القطاعات ذات الأولوية عالية التأثير، مثل الأدوية والأغذية والمشروبات. وتمثل خارطة الطريق التزاماً بتعزيز النمو الاقتصادي والترابط التجاري العالمي، وذلك من خلال ما يلي:

1

تبسيط الإجراءات التجارية

تقليل الحواجز البيروقراطية والروتين الإداري، وبالتالي تعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية.

2

تعزيز البنية التحتية والشبكات اللوجستية

تطوير وتحديث البنية التحتية التجارية، ومنها الموانئ والمطارات والشبكات اللوجستية، لتعزيز الاتصال واستيعاب أحجام التجارة المتزايدة.

3

بناء القدرات

تمكين الشركات والمؤسسات العاملة في التجارة بالمهارات والمعرفة اللازمة للتنقل في التجارة الدولية بنجاح.

ومن خلال هذه الركائز والأهداف الإستراتيجية، فمن المتوقع أن تؤدي خارطة طريق أبوظبي لتسهيل التجارة إلى زيادة الصادرات، وتحسين مهارات المُصدّرين، وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق، مما يجعل أبوظبي جهة فاعلة تنافسية في المشهد التجاري العالمي.

الفصل
02

نهجنا للاستدامة

نهجنا للاستدامة

جائزة
شبكة المؤسسات الخضراء (GBN)

معايير
مؤسسة (EMS)
نظام إدارة البيئة لضمان الجودة

7%
انخفاض
في استهلاك الكهرباء

59
صناعة مسجلة في برنامج الاستدامة الصناعية والمبادئ التوجيهية (ISG)

15%
انخفاض
في حجم النفايات الناتجة

6.65 طن
إعادة تدوير
من النفايات

73%
زيادة
في عدد أيام تدريب الموظفين

37%
تمثيل الإناث
من إجمالي عدد الموظفين

95%
معدل التوطين

الجائزة الفضية
من الجمعية الملكية البريطانية للوقاية من الحوادث (RoSPA)

عدم
الإبلاغ عن وقوع
أي حوادث تمييز

42.8%
مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة
في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي

99%
مستوى نضج في مجال
الأمن السيبراني

15.6%
زيادة
في معدل التجارة غير النفطية

هذه الإحصائيات تمثل الأنماط المسجلة خلال الفترة 2021-2022

نهج الاستدامة

يتلخص برنامج الاستدامة الذي تنتهجه دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي في دمج مبادئ الابتكار الأخضر والازدهار الاجتماعي والمرونة الاقتصادية، لتعمل جميعها في تناسق من أجل صياغة مستقبل مزدهر لأبوظبي. ويمتد التزامها بالاستدامة نحو تعزيز الرفاه الاجتماعي، والذي يتجلى في تعزيز مجتمع شامل ومزدهر، وكذلك دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المحلية، مع الاستثمار في المبادرات التي تعزز جودة الحياة للمقيمين والمواطنين على حد سواء. وكذلك تركز الدائرة بشكل كبير على تعليم موظفيها وتطويرهم من أجل توفير رأس مال بشري مرن ومتمكن ويسهم بشكل كبير في نمو الإمارة.

باعتبارها إحدى هيئات التشريع الاقتصادي في أبوظبي، تؤدي دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي دوراً حاسماً في غرس الممارسات الاقتصادية والاستثمارية المسؤولة من خلال تطوير وتنفيذ السياسات واللوائح والقوانين التي تحكم المشهد الاقتصادي في أبوظبي. ومن خلال الحوكمة المسؤولة واللوائح ذات الشفافية والممارسات الأخلاقية، تضمن الدائرة توفير بيئة أعمال مستقرة ومرنة تجتذب الاستثمارات وتمهد الطريق لمستقبل مزدهر لاقتصاد أبوظبي وشعبها.

تقييم الأهمية النسبية

من أجل قيادة نهج استدامة مركّز وإستراتيجي، حددت دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي مجالات التركيز من خلال إجراء عملية تقييم شاملة للأهمية النسبية، مسترشدةً بمعايير المبادرة العالمية للتقارير لعام 2021، وإرشادات وتوصيات سوق أبوظبي للأوراق المالية.

وقد اتبعت عملية التقييم نهجاً منظماً لاختيار أهم الموضوعات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الأكثر صلة بالدائرة، وذلك على النحو التالي:

الخطوة الأولى

الانخراط مع القطاعات المختلفة داخل دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي لفهم الأنشطة التشغيلية والسياق البيئي والاجتماعي والحوكمة المرتبط بها، ومنها المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية والحوكمة.

الخطوة الثانية

تحديد قائمة أولية بموضوعات المواد البيئية والاجتماعية والحوكمة ذات الصلة بدائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي، من خلال تمرين مقارنة النظراء، والبحث المكتبي حول اتجاهات الاستدامة ذات الصلة، بالإضافة إلى النظر في الإستراتيجيات والرؤى الوطنية (إستراتيجية الإمارات لخفض الانبعاثات والحياد المناخي 2050، والأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة)، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

الخطوة الثالثة

التشاور مع أكثر من 40 من أصحاب المصلحة الداخليين من مختلف القطاعات داخل دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي من أجل وضع قائمة مختصرة وإجراء تصنيف لموضوعات المواد البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وفقاً لأهميتها بالنسبة لأهداف الأعمال والاستدامة الخاصة بدائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي.

الخطوة الرابعة

بناءً على نتائج مشاركة أصحاب المصلحة الداخليين وتحليل مقارنة النظراء (أصحاب المصلحة الخارجيين)، تم وضع قائمة الموضوعات ذات الأولوية وتم تحديد عتبة لقائمة مختصرة لأهم الموضوعات في أجندة الاستدامة الخاصة بدائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي وتقرير الاستدامة لعام 2022.

الشكل (01): عملية تقييم الأهمية النسبية

مصفوفة الأهمية النسبية

تحدد مصفوفة الأهمية النسبية التالية الموضوعات المادية المحددة وفقاً لأهميتها لمجموعات أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين في دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي، مع تحديد أولوياتها حسب الأولوية العالية أو المتوسطة أو المنخفضة.

استناداً إلى مهام الأعمال الأساسية للدائرة، تبين أن أهداف التنمية المستدامة التالية هي الأكثر صلة، وتمثل المجالات التي يمكن أن يكون للدائرة التأثير الأكبر فيها:

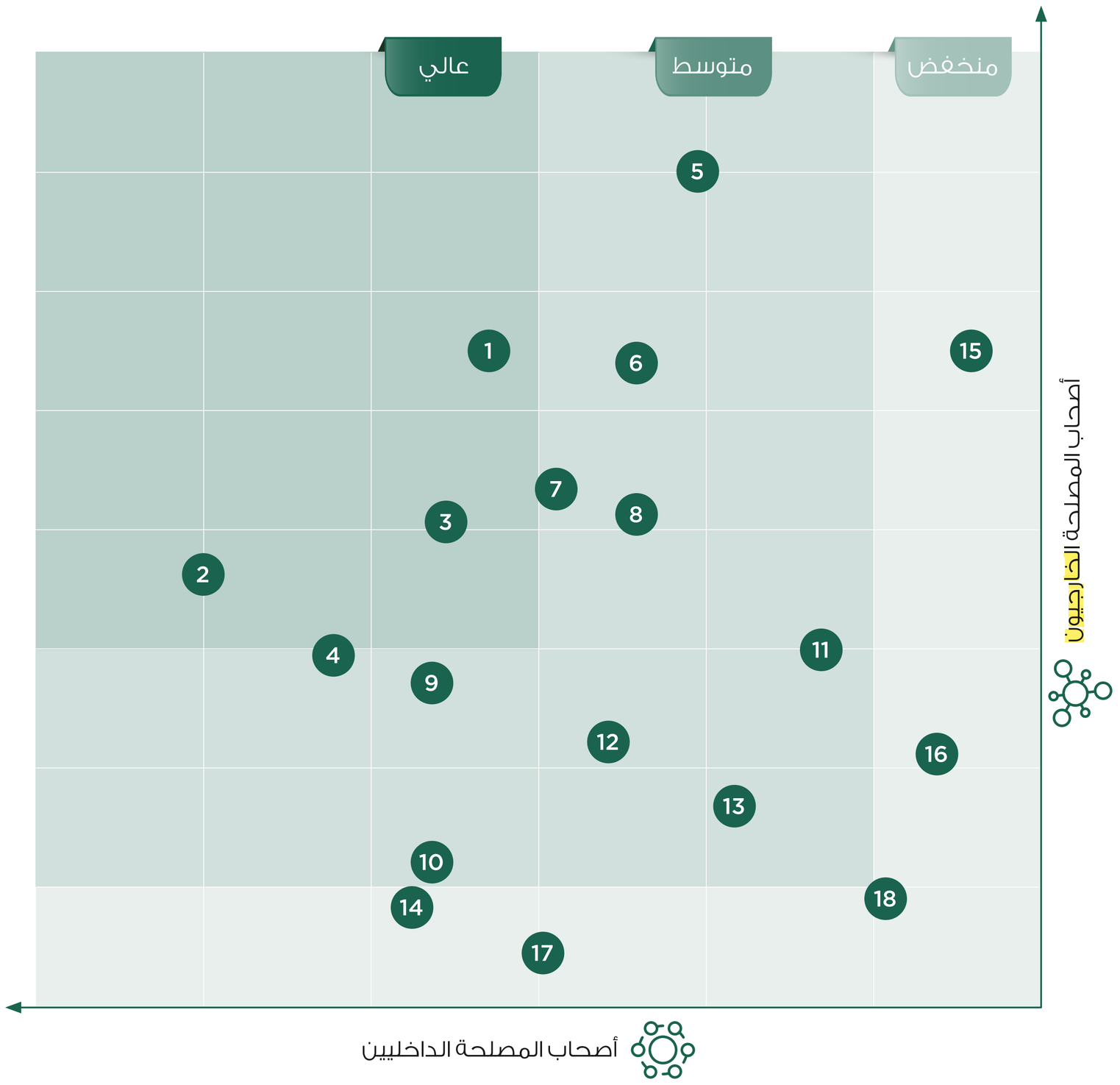

الشكل 02: مصفوفة الأهمية النسبية الخاصة بدائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي

قائمة دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي للموضوعات المادية		
#	الموضوع المادي	الإفصاح المرتبط بالمبادرة العالمية للتقارير (GRI)
1	جذب المواهب والاحتفاظ بها وتطويرها	GRI 401: التوظيف لعام 2016 GRI 404: التدريب والتعليم لعام 2016
2	تنويع الاقتصاد	GRI 203: التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة لعام 2016
3	بيئة أعمال تنافسية	GRI 206: السلوك المناهض للمنافسة لعام 2016
4	رضا العملاء ورفاهيتهم	
5	رفاهية المجتمع والتنمية الاجتماعية	GRI 413: المجتمعات المحلية لعام 2016
6	الصحة والسلامة المهنية	GRI 403: الصحة والسلامة المهنية لعام 2018
7	تعزيز سبل ملائمة العيش	GRI 413: المجتمعات المحلية لعام 2016
8	الابتكار والرقمنة	
9	الاقتصاد الدائري	GRI 306: النفايات لعام 2020
10	التوطين	GRI 401: التوظيف لعام 2016 GRI 202: التواجد في السوق لعام 2016
11	كفاءة الطاقة	GRI 302: الطاقة لعام 2016
12	أخلاقيات الأعمال ومكافحة الفساد	GRI 205: مكافحة الفساد لعام 2016
13	إدارة المخاطر	
14	خصوصية البيانات والأمن السيبراني	GRI 418: خصوصية العميل لعام 2016
15	تغيُّر المناخ	GRI 305: الانبعاثات لعام 2016
16	التنوع والمساواة والشمول	GRI 405: التنوع وتكافؤ الفرص لعام 2016
17	ممارسات الشراء المسؤولة	GRI 204: ممارسات الشراء لعام 2016
18	إدارة المياه	GRI 303: المياه والنفايات السائلة لعام 2018

الجدول 01: قائمة دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي للموضوعات المادية

الفصل
03

الإشـــــراف البيـئـــي

الإشـــــراف البيـئـــي

في إطار الاهتمام الشديد بالإشراف البيئي، تسعى دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي جاهدة لتوفير تكامل متناغم بين التقدم الاقتصادي والاستدامة البيئية. ولذلك، تتحمل مسؤولية تعزيز الإشراف البيئي داخل القطاع الاقتصادي من خلال دمج الاعتبارات البيئية في الخطط والسياسات والمبادرات الإستراتيجية. ومن خلال غرس الممارسات المسؤولة في العمليات، فهي تهدف إلى إلهام القطاع الاقتصادي بأكمله ليسير على هذا المنهاج.

نظام الإدارة البيئية (EMS) الخاص بالدائرة، والذي تم دمجه ضمن نظام إدارة البيئة والصحة والسلامة الشامل (EHSMS)، حاصل على شهادة الأيزو ISO14001:2015، وقد تم التحقق منه من خلال معايير مؤسسة Lloyd's Register (LRQA) لضمان الجودة في ديسمبر 2022. وكجزء من التزامها بالتحسين المستمر، تُجري الدائرة عمليات تفتيش منتظمة في جميع فروعها لتحديد مشكلات البيئة والصحة والسلامة ومعالجتها، مع تنفيذ خطط عمل تصحيحية على الفور في حالة عدم الامتثال. وتتم مراجعة السياسة البيئية بشكل دوري وتوصيلها بين الموظفين وأصحاب المصلحة المعنيين، مما يضمن توجيهاً واضحاً للممارسات المسؤولة بيئياً.

تفخر الدائرة بحصولها على جائزة شبكة المؤسسات الخضراء (GBN) في عام 2022. وتتكون شبكة المؤسسات الخضراء من 92 عضواً يتعاونون باستمرار لتنفيذ المبادرات التي تعزز ممارسات الاستدامة البيئية في مكان العمل.

شبكـــة المؤسســـات الخضـــراء
Green Business Network

أطلقت هيئة البيئة – أبوظبي (EAD) برنامج شبكة المؤسسات الخضراء في عام 2019 كمنصة للقطاعين العام والخاص في أبوظبي للتعلم والمشاركة وتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة في مكان العمل.

تتكون الشبكة من 24 عضواً نشطاً، يتعاونون لتحسين أفضل الممارسات وتنفيذها لمكافحة تغير المناخ وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.

كانت جائزة شبكة المؤسسات الخضراء بمثابة تقدير للدائرة، إلى جانب 24 عضواً آخر، لالتزامها القوي بالمعايير المستدامة بيئياً، ومنها الحد من النفايات والتلوث، والحفاظ على المياه والطاقة، والالتزام بالقوانين واللوائح البيئية، فضلاً عن بناء قدرات الموظفين والوعي البيئي.

برنامج الاستدامة الصناعية والمبادئ التوجيهية

في إطار السعي لتحقيق تحول نموذجي نحو دعم الاستدامة في القطاع الصناعي، أطلق مكتب تنمية الصناعة، ذراع دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي لتطوير القطاع الصناعي في الإمارة، برنامج الاستدامة الصناعية والمبادئ التوجيهية (ISG) الذي يهدف إلى تقييم ممارسات الاستدامة الحالية داخل القطاع وتشجيع جميع العمليات التصنيعية والمنشآت الصناعية لدمج الممارسات المستدامة في عملياتها.

ومن المتوقع أيضاً أن يعمل البرنامج على تحسين كفاءة المنتجات الصناعية وجودتها، من خلال تقديم جلسات لبناء القدرات حول موضوعات مثل الاستدامة الصناعية، والتصنيع الأخضر، والاقتصاد الدائري.

ويسعى هذا الإطار الإستراتيجي إلى تحقيق الأهداف المحددة للفترة 2020–2040، ومنها:

- **15%** **تقليل** **استهلاك الطاقة** بحلول عام 2040
- تحقيق نسبة **صفر** فيما يتعلق **بإهدار المياه**
- **75%** **خفض** **النفايات الصناعية** وتحويلها من مكبات النفايات بحلول عام 2030
- **100%** **إدارة** **استهلاك المياه** في العمليات الصناعية بحلول عام 2025
- **15%** **خفض** **انبعاثات ثاني أكسيد الكربون** من الصناعات بحلول عام 2030
- **100%** **تدريب** **من الموظفين** و**توعيتهم بشأن** **الاستدامة**

اعتباراً من عام 2022، سجّل ما مجموعه 59 مصنعاً، طواعية، لتنفيذ برنامج الاستدامة الصناعية والمبادئ التوجيهية، وتقديم خطط الاستدامة والبيانات الأساسية الخاصة بهم. وبالنظر مستقبلاً، سيعمل مكتب تنمية الصناعة بشكل وثيق مع القطاع الصناعي لتسجيل المزيد من الكيانات في هذا البرنامج وتشجيعهم على الاستثمار في تدابير الاستدامة الصناعية لتحسين أدائها وتأثيرها البيئي.

تغير المناخ، والطاقة، والمياه

في إطار مواجهة التحديات العالمية التي يفرضها تغير المناخ وندرة المياه والطلب على الطاقة، تقف دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي في طليعة الإدارة الاستباقية، مما يدل على التزام قوي بمعالجة هذه القضايا المُلحة بكفاءة. وتحت قيادة دائرة الطاقة، شاركت الدائرة في تطوير سياسة كفاءة الطاقة والمياه والتي تهدف إلى التوافق مع سياسات الطاقة الخاصة بدائرة الطاقة والهيئات الحكومية المحلية الأخرى في إمارة أبوظبي.

الانبعاثات والطاقة

وسط النداء العالمي العاجل للعمل من أجل المناخ، يدعم مكتب تنمية الصناعة بنشاط مبادرة قوائم جرد انبعاثات الغازات الدفيئة التي أطلقتها هيئة البيئة - أبوظبي من خلال تتبع وتجميع بيانات انبعاثات الغازات الدفيئة في القطاع الصناعي. وإلى جانب برنامج الاستدامة الصناعية والمبادئ التوجيهية المذكور أعلاه، تتخذ دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي إجراءات مناخية استباقية لتشجيع التعاون في المجال الصناعي نحو مستقبل أكثر مسؤولية واستدامة من الناحية البيئية.

وبالنظر إلى أن عملياتنا تعتمد بشكل أساسي على المكاتب، فإن انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة (النطاق 2) المرتبطة باستهلاك الكهرباء تشكل أكثر من 86% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة لدينا. وفي عام 2022، قدمت الدائرة تعديلات هيكلية مبتكرة لتعزيز كفاءة الكهرباء. واشتمل ذلك على استبدال المصابيح عالية التفريغ بإضاءة الـ LED الموفرة للطاقة في جميع مكاتب الدائرة وفروعها، بالإضافة إلى تركيب أجهزة استشعار الإشغال في المباني والمنشآت ومواقف السيارات لنظام الإضاءة، مما أدى إلى انخفاض بنسبة 2% في إجمالي استهلاك الكهرباء خلال عام 2021.

ومع ذلك، شهد استهلاك البنزين زيادة هذا العام بسبب ارتفاع عدد زيارات التفتيش الروتينية التي أجريت على الكيانات التجارية والصناعية في جميع أنحاء إمارة أبوظبي باستخدام مركبات الدائرة، والذي كان السبب الوحيد وراء الارتفاع الكبير في انبعاثات النطاق 1. وفي الوقت نفسه، تشجع موظفيها على التحول إلى استخدام السيارات الكهربائية، وقد قامت بالفعل بتركيب شاحنين اثنين للسيارات الكهربائية في مواقف السيارات الخاصة بها، مع خطة لزيادة العدد في المستقبل ليكون لها تأثير إيجابي أكبر على بصمتها الكربونية الإجمالية.

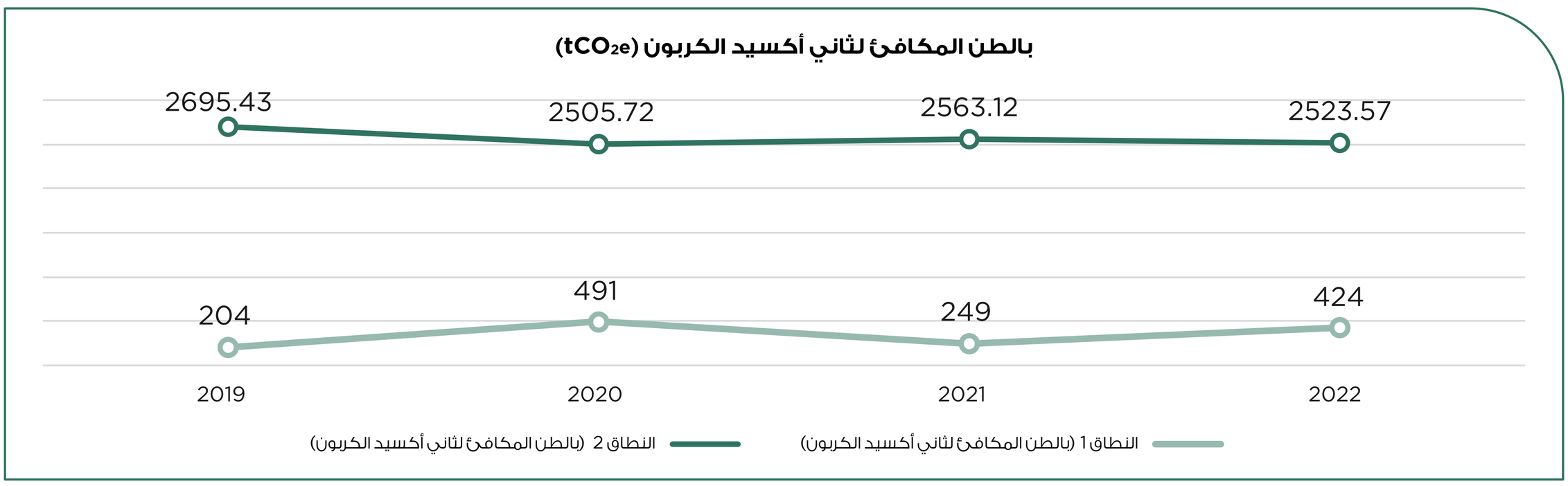

الشكل 03: انبعاثات الغازات الدفيئة – النطاق 1 و2 (بالطن المكافئ لثاني أكسيد الكربون (tCO_{2e}))

دراسة حالة:

برنامج تحفيز القطاع الصناعي عبر تعرفة الطاقة (ETIP 2.0)

أطلقت دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي مؤخراً برنامج تحفيز القطاع الصناعي عبر تعرفة الطاقة (ETIP 2.0) في أبوظبي، وهو نسخة موسعة من برنامج تحفيز القطاع الصناعي عبر تعرفة الطاقة السابق بعد إضافة تعرفة الغاز إلى تعرفة الكهرباء الحالية.

من خلال توفير أسعار طاقة تفضيلية للمُصنّعين الذين يطبقون تدابير كفاءة الطاقة ويعتمدون الطاقة المتجددة، يسعى برنامج تحفيز القطاع الصناعي عبر تعرفة الطاقة (ETIP 2.0) إلى تعزيز التأثير الاقتصادي، ودفع التحول التكنولوجي، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وفي النهاية تقليل النفقات التشغيلية للصناعات. ومن شأن هذه المبادرة المستقبلية أن تعزز من القدرة التنافسية والنمو المستدام في المشهد الصناعي في أبوظبي.

برنامج تحفيز القطاع الصناعي عبر تعرفة الطاقة
Energy Tariff Incentive Program

إدارة المياه

تسعى دائرة التنمية االقتصادية – أبوظبي جاهدة للمساهمة في الممارسات المستدامة والحفاظ على البيئة من خلال إدراك أهمية الاستخدام المسؤول للمياه. فقد نفذت الدائرة إستراتيجيات مختلفة لتقليل استهلاكها للمياه وتعزيز الكفاءة داخل مبانيها، مثل تركيب أجهزة استشعار في بعض الحمامات بالإضافة إلى أجهزة تهوية منخفضة التدفق على صنابير أحواض الحمامات كجزء من التجديدات المستمرة للتحكم بكفاءة في المياه الموزعة وتعزيزها، وذلك من أجل استخدام مسؤول للمياه. وقد أدت هذه التحسينات إلى توفير بنسبة 0.3% في استهلاك المياه مقارنة بعام 2021.

الاقتصاد الدائري

تدرك دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي تأثير الإدارة الفعالة للنفايات على البيئة والكفاءة التشغيلية. ولذلك، فقد ركزت بشكل كبير على تنفيذ تدابير فعالة للحد من النفايات، مثل التخلص من المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام داخل مبانيها، مما أدى إلى تقليل النفايات الناتجة بنسبة 15% في عام 2022. وفي الوقت نفسه، فقد عقدت الدائرة بعض الشراكات الهادفة مع المنظمات غير الحكومية المحلية للمساعدة في تحويل النفايات من مكب النفايات، مثل إعادة تدوير نفايات الورق والكرتون من خلال التعاون مع جمعية أصدقاء البيئة، والتبرع بمعدات تكنولوجيا المعلومات لمنظمة الهلال الأحمر. ونتيجة لذلك، فقد زاد معدل إعادة التدوير إلى 6.65 أطنان في عام 2022.

استراتيجية أبوظبي الصناعية

تقييم وإدارة الآثار البيئية لتنفيذ نظام إستراتيجية أبوظبي الصناعية:

تدرك دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي أنه يجب تقييم أي تطور من حيث التأثيرات البيئية المحتملة والتخفيف من آثارها من خلال تدابير التخفيف والإدارة البيئية المناسبة. ولذلك، يتخذ مكتب تنمية الصناعة خطوات إضافية نحو الإشراف البيئي من خلال التكليف بإجراء دراسة تقييم بيئي إستراتيجي بما يتماشى مع عملية التقييم المعمول بها. وستقيّم هذه الدراسة بدقة تأثير إستراتيجية أبوظبي الصناعية على تغير المناخ والجوانب البيئية الأخرى، بهدف تحديد وتنفيذ التدابير التي تخفف من أي آثار سلبية محتملة.

وعلى نطاق أوسع، يعمل مكتب تنمية الصناعة على تشجيع إعادة تدوير وإعادة استخدام المنتجات الثانوية الصناعية من خلال مرسومه المعلن في عام 2019 والذي يهدف إلى إلغاء تصنيف المنتجات الثانوية الصناعية المفيدة من قائمة النفايات التي سيتم بعد ذلك إعادة استخدامها وتداولها كمواد خام. ومن خلال ورش العمل والمشاورات، تمكن مكتب تنمية الصناعة من تشجيع الصناعات على تبني هذه المبادرة، ليس فقط لتوفير رسوم التصرف، ولكن أيضاً لتوليد الإيرادات من خلال بيع المنتجات الثانوية. واعتباراً من اليوم، فقد اشترك 22 كياناً صناعياً في هذا النشاط، ولا سيما في صناعة البلاستيك، مما يعزز نهج الاقتصاد الدائري.

علاوة على ذلك، تعمل الدائرة على تطوير إطار عمل للاقتصاد الدائري مصمم خصيصاً لقطاع التصنيع. ومن خلال تحديد القوانين والسياسات والمبادئ التوجيهية المناسبة، يهدف الإطار إلى دفع نهج الاقتصاد الدائري وتعزيز تصميم المنتجات المسؤولة وأنماط الاستهلاك، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تحفيز الانتقال من نماذج الأعمال الخطية إلى نماذج الأعمال الدائرية. ومن خلال تشجيع المنتجين والمستهلكين على حد سواء على المشاركة في هذا التحول النموذجي، تهدف الدائرة إلى إنشاء منظومة صناعية مستدامة وقائمة على القيمة وتعزز من المسؤولية البيئية.

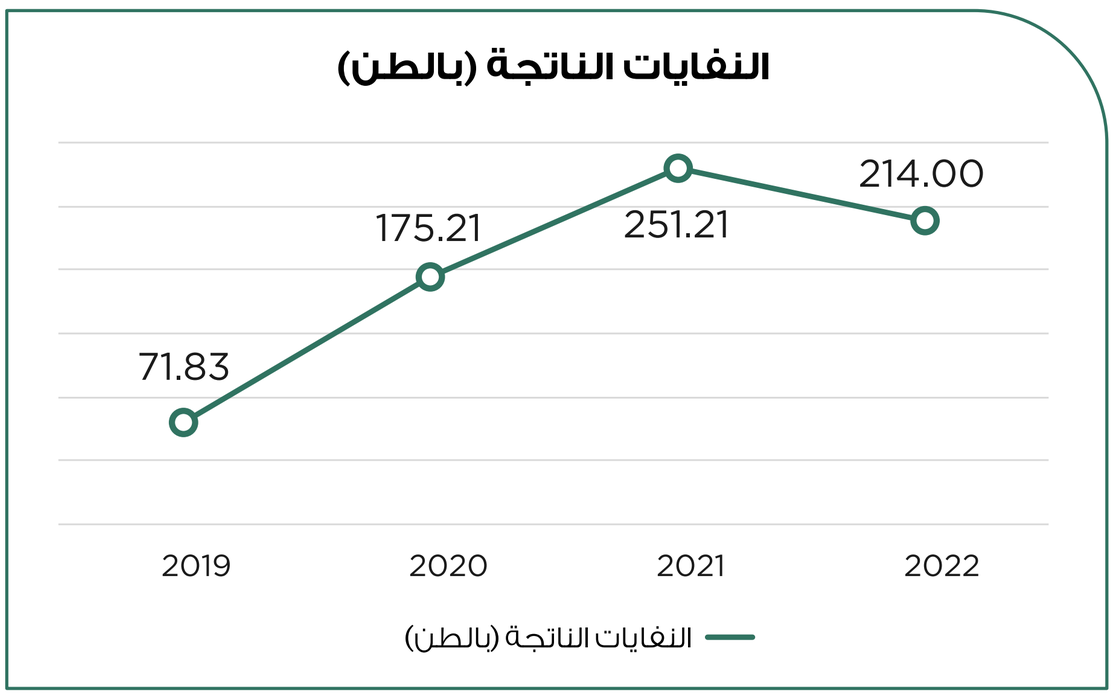

الشكل 04: النفايات الناتجة (بالطن)

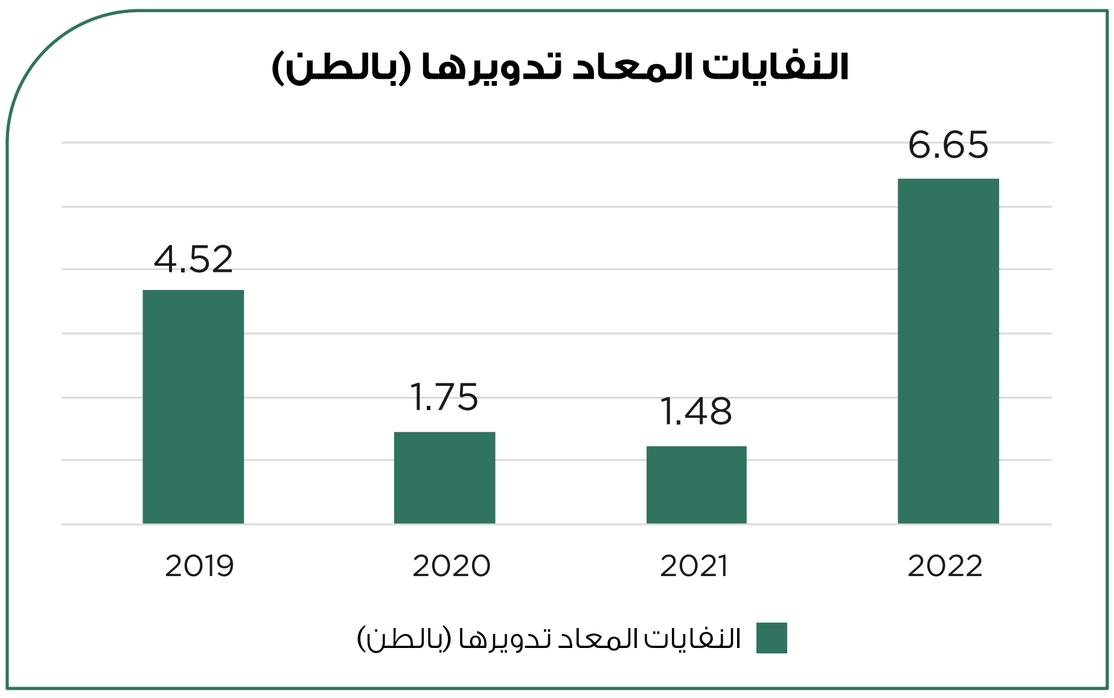

الشكل 05: النفايات المعاد تدويرها (بالطن)

الفصل

04

الالتـــــزام الاجتمـاعي

الالـتـــــزام الاجتمـاعي

الموظفون

يبدأ التفاني والرضا بين الموظفين بتعزيز ثقافة الشمولية والتواصل المفتوح. وتضع دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي التركيز على الموظفين في صميم توجهها الإستراتيجي، وتحرص على تزويد كل موظف بجميع الأدوات والفرص اللازمة لإطلاق العنان لإمكاناته الكاملة والتفوق في حياته المهنية.

ينعكس التزام الدائرة تجاه موظفيها في الإجراءات والمبادرات التي تنفذها لضمان ازدهار الجميع على المستويين الشخصي والمهني في مكان العمل. ومن خلال توفير فرص التناوب المستمر للموظفين لتخصيص خططهم المهنية، تفخر الدائرة بتوفير بيئة عمل صحية تحفز الإبداع والتعاون والشعور بالانتماء.

جذب المواهب والاحتفاظ بها وتطويرها

في إطار التزامنا المستمر بالابتكار والنمو والتعاون، نسعى جاهدين لرعاية موظفينا ذوي المهارات وترقيتهم داخلياً، بالإضافة إلى جذب أفضل العقول لإثراء قدراتنا ودعم مساعينا نحو تحقيق اقتصاد مزدهر في أبوظبي.

مع تضاعف معدل التعيينات الجديدة تقريباً في عام 2022، شهدنا 40 موظفاً جديداً ينضمون إلى فريقنا، 52% من بينهم شابات في الفئة العمرية (18–30) عاماً.

تطوير الموظفين

نفّذت دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي سلسلة من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز فرص التدريب والتطوير للموظفين. وإحدى المبادرات الأساسية التي تم تنفيذها في هذا المجال هي تحليل احتياجات التدريب على أساس الكفاءة، والذي يهدف إلى ضمان أن برامج التدريب مصمّمة لمعالجة فجوات محددة في المهارات وتتوافق مع إطار الكفاءات الخاص بالمؤسسة. ومن خلال تحديد احتياجات التطوير الفردية وتلبيتها، يصبح الموظفون على أتم استعداد للتفوق في أدوارهم وبدء مسار واضح نحو النمو المهني.

بالإضافة إلى ذلك، تساعد خطط التطوير الشخصي (PDP) في تصميم برامج تطوير وظيفي منسّقة لكل موظف لتوفير التوجيه والدعم له طوال رحلة نموه، فضلاً عن تعيين مدربين ومقيمين مهنيين متخصصين للموظفين المستهدفين.

ولإثراء تجربة التعلم بقدر أكبر، تعاونت الدائرة مع مؤسسات محلية ودولية شهيرة، بما فيها جامعة هارفارد، وكلية لندن للاقتصاد، وجامعة السوربون، لتقديم برامج تدريبية متخصصة. وتعمل هذه الشراكات على تمكين الموظفين من اكتساب الخبرات في مجالات مهمة والاطلاع على أحدث التطورات.

وتتضمن بعض هذه البرامج التدريبية ما يلي:

برنامج خريجي كليات الاقتصاد (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)

تم تقديم البرنامج إلى 10 من خريجي كليات الاقتصاد وكان يهدف إلى تقديم نظرة عامة على الأدوات الأفضل اللازمة لوضع التشريعات، مع التركيز على تقييمات الأثر التنظيمي والتشاور مع أصحاب المصلحة.

وبالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تم تقديم البرنامج إلى عشرة من موظفي الدائرة من ذوي الخلفية الاقتصادية، ويغطي هذا البرنامج مجموعة كبيرة من الموضوعات الاقتصادية مثل "بناء القدرات لتطوير التشريعات وصنع السياسات".

برامج الاقتصاد الجزئي/الكلي

تضمّن البرنامج سلسلة من الموضوعات المتنوعة في مجالي الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. وتم تخصيص الدورات ومواءمتها مع المهمة الاقتصادية للدائرة، وقدمها خبير داخلي. وتم تسجيل إجمالي 42 مشاركاً في هذا البرنامج في عام 2022.

برنامج القيادة (بروكسيما "Proxima")

تم تقديم برنامج القيادة بنهج مختلط يتضمن مزيجاً من الفصول الدراسية والجلسات الافتراضية مع 10 قادة مختارين من الدائرة.

وتم إجراء جلسات تدريب فردية بعد كل فصل، مع مدرب من الاتحاد الدولي للتدريب (ICF) يقدم تمارين عملية طوال البرنامج.

وبما أن البرنامج تلقى تعليقات إيجابية من المشاركين، فسنفكر في طرحه مرة أخرى، مع مجموعة جديدة من القادة المحتملين من الدائرة.

تحليل البيانات

بالتعاون مع جامعة السوربون المرموقة (SUAD)، تم تقديم هذه الدورة إلى 11 موظفاً في الدائرة في عام 2022. وتضمنت هذه الدورة مهارات تحليل البيانات النوعية والكمية التي تساهم في تعزيز عملية صنع القرار.

الشكل (06): برامج تطوير الموظفين

ساهمت كل هذه الجهود، بالإضافة إلى تحديد أهداف تدريب سنوية لكل موظف ضمن خطط التطوير الشخصي، في تحقيق زيادة بنسبة 73% في أيام التدريب هذا العام، وهو ما يعد دليلاً على التزامنا الثابت بنمو الموظفين وتطويرهم.

مشاركة الموظفين ورضاهم

تولي الدائرة اهتماماً كبيراً بتعليقات الموظفين، وتعتبرها مصدراً لا يُقدر بثمن للمعلومات التي تلعب دوراً حاسماً في تشكيل المبادرات ذات التأثير على الإنتاجية وبيئة العمل، بالإضافة إلى الإبلاغ عن أي تغييرات يلزم إجراؤها في السياسات والممارسات الداخلية.

تتشارك الدائرة مع الموظفين بشكل استباقي من خلال ورش العمل واستطلاعات الرأي وقنوات التواصل مثل تطبيق واتساب والرسائل النصية القصيرة، بالإضافة إلى أدوات الموارد البشرية سهلة الاستخدام والتي يمكن الوصول إليها على مدار الساعة، ومنها تطبيق نظام إدارة الموارد البشرية (HRMS) ونظام "مكتب مساعدة الموارد البشرية".

الإبلاغ عن التظلمات

لضمان تحقيق الشفافية على جميع المستويات المؤسسية، نظمت الدائرة آلية تظلم شاملة، حيث يمكن للموظفين تقديم شكاواهم بشأن التمييز، أو فقدان الأهلية للعمل، أو بيئة العمل، أو أي نوع آخر من المخاوف. وتعمل لجنة التظلمات، وهي هيئة مخصّصة مكونة من أربعة أعضاء، على دراسة هذه القضايا وحلها بفعالية للموظفين.

صُمّمت عملية التظلم لتسهيل التعامل بسلاسة وسرية مع الشكاوى، حيث يقدم الموظفون نماذج التظلم داخلياً في إداراتهم، وفي حال كانت الإجراءات أو القرارات المتخذة غير مُرضية، يمكن للموظفين تصعيد تظلمهم إلى لجنة الشكاوى والتظلمات. وتقوم اللجنة بإجراء تحقيق شامل في كل حالة، وتقدم توصيات إلى وكيل الدائرة لاتخاذ القرار النهائي بشأنها.

وخلال الأعوام 2020–2022، تم تقديم أكثر من 85 تظلماً، وتم التعامل مع كل منها وحلها بشكل مناسب. وكانت هذه التظلمات تتعلق بصفة أساسية بتقييمات الأداء والمشكلات الخاصة بالترقية. وشمل جزء من الإجراءات التصحيحية لهذه التظلمات عقد ورش عمل تفصيلية لتثقيف الموظفين والمدراء المباشرين بشأن عمليات التقييم والترقية، وتحديد التوقعات المناسبة وضمان الامتثال بشكل أفضل للقواعد واللوائح الداخلية. ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم الإبلاغ عن أي حوادث تمييز خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وهو ما يدل على بيئة العمل الشاملة والصحية في الدائرة.

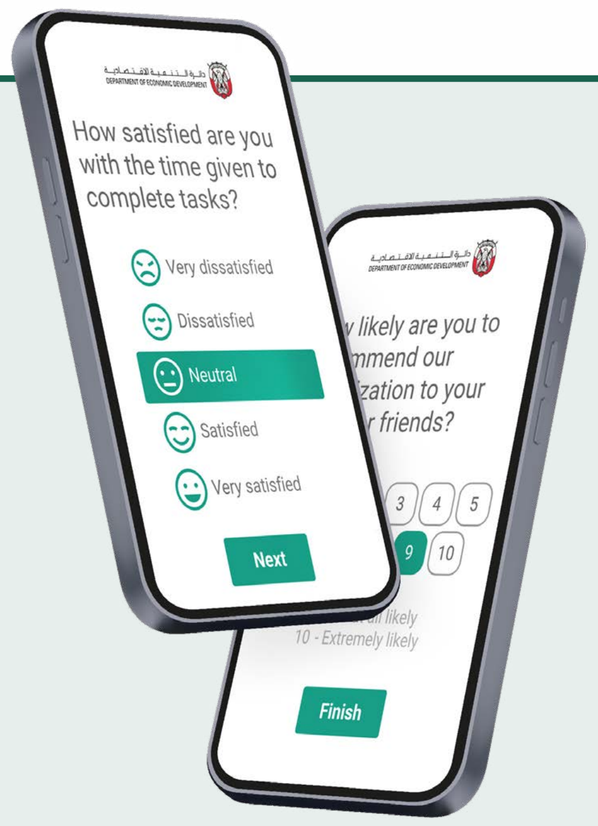

استطلاع رأي لقياس مدى الرضا من الموارد البشرية

يوضح الاستطلاع السنوي لقياس مدى الرضا الذي تُجريه الموارد البشرية منذ عام 2008 مدى التزام الدائرة بفهم مشاعر الموظفين. وحقق الاستطلاع باستمرار درجة رضا مذهلة بلغت 73% لعامي 2022 و2021، وذلك بمعدل مشاركة وصل إلى 46%.

ومن خلال المشاركة النشطة مع الموظفين وقياس مستويات رضاهم باستمرار، تُظهر الدائرة مدى تفانيها في توفير بيئة عمل شاملة وداعمة تعزز الثقة والتعاون.

تعزيز التنوع، والشمولية، والمساواة

تخوض دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي رحلة تحويلية، مدعومة بالتزام راسخ بتعزيز التنوع والشمول والمساواة بين القوى العاملة. ولقد حققت الدائرة نمواً بنسبة 8% في تمثيل الإناث في عام 2022، لتشكل 37% من إجمالي القوى العاملة، و49% منها في مناصب الإدارة الوسطى والعليا. ويعكس ذلك مدى تفاني الدائرة في تمكين المرأة وتزويدها بفرص متكافئة في التقدم والنجاح على المستوى المهني.

وانطلاقاً من حرصنا على التنوع والشمولية وتعددية الآراء والخبرات، حافظنا على معدل ثابت بنسبة 3% من أصحاب الهمم بين القوى العاملة لديها، إلى جانب 27 جنسية مختلفة، ما وفر بيئة عمل حيوية وديناميكية حيث يتم تقدير كل صوت وسماعه. وفيما يتعلق بالمساواة والأجور العادلة، تعمل الدائرة بشكل استباقي على معالجة أي فوارق في الأجور وكذلك تضمن الشفافية. ولا يزال متوسط نسبة الأجور بين الذكور والإناث يخضع للتدقيق المستمر، حيث تتخذ الدائرة تدابير لضمان وجود اتجاه ثابت وإيجابي نحو المساواة في الأجور.

إجازة الأمومة / الأبوة

تدرك دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي مدى أهمية دعم الموظفين خلال الأحداث التي يمرون بها في حياتهم والتزاماتهم العائلية. ولهذا السبب، وضعت سياسات شاملة لإجازات الأمومة والأبوة، حيث تكون الموظفات اللاتي عملن لمدة 12 شهراً متتالياً مؤهلات للحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها 90 يوماً تقويمياً. وفي حين يحق للأمهات المرضعات الحصول على إذن لمدة ساعتين كحد أقصى يومياً خلال الـ 12 شهراً التالية للولادة، فإنه يمكن منحهن هذا الإذن إما في بداية يوم العمل أو نهايته. ومن ناحية أخرى، يحق للموظفين الذكور الحصول على إجازة أبوة مدفوعة الأجر لمدة 3 أيام تقويمية يمكن أخذها في أي وقت منذ وقت الولادة وحتى 6 أشهر. وقد ساهمت هذه السياسات مساهمة كبيرة في تعزيز التوازن بين العمل والحياة، مما انعكس في تحسين معدلات الاحتفاظ بالموظفين والعودة إلى العمل على مر السنين.

التوطين

حققت دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي نجاحاً ملحوظاً في جهودها الرامية إلى تعزيز التوطين، مما يجسد التزامها بتمكين المواطنين الإماراتيين ودمجهم في القوى العاملة. وعلى الرغم من الاضطرابات الاقتصادية الصعبة أثناء جائحة كوفيد19– وبعدها، تمكنت الدائرة من الحفاظ على معدل توطين ثابت بنسبة 95% بين إجمالي القوى العاملة لمدة ثلاث سنوات متتالية.

السلامة والصحة المهنية

تعمل دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي على تعزيز صحة الموظفين ورفاههم من خلال الالتزام بإطار نظام أبوظبي للسلامة والصحة المهنية (OSHAD-SF) والمعايير المعترف بها عالمياً ISO45001:2018 (لأنظمة إدارة السلامة والصحة المهنية) التي يتم دمجها في نظام إدارة البيئة والصحة والسلامة (EHSMS) الخاص بالدائرة.

وعندما يتعلق الأمر بتهديدات ومخاطر السلامة والصحة المهنية، تتخذ الدائرة نهجاً استباقياً لتحديد تلك المخاطر والتخفيف منها من خلال إجراء عمليات تفتيش ربع سنوية للبيئة والصحة والسلامة لتحديد المخاطر المحتملة وتقييم السلامة في مكان العمل على مستوى جميع فروع الدائرة، وذلك بما يتماشى مع متطلبات إطار نظام أبوظبي للسلامة والصحة المهنية ومعيار الآيزو ISO45001:2018. وعلاوة على ذلك، تُشرك الدائرة موظفيها في عملية تقييم المخاطر وتستشيرهم لتعزيز ثقافة المسؤولية والمساءلة. كذلك تجري الدائرة تدريبات الاستجابة للطوارئ سنوياً في مقرها الرئيسي في أبوظبي، وقامت مؤخراً بتوسيع نطاق تلك التدريبات لتشمل فروعها في منطقتي العين والظفرة، وذلك بالتنسيق مع هيئة أبوظبي للدفاع المدني، للتأكد من جاهزية جميع فروعنا لمواجهة أحداث الطوارئ.

بالإضافة إلى ذلك، سعياً من الدائرة للحفاظ على التزامها بالتوعية والجاهزية للسلامة، تقوم سنوياً بوضع خطة تدريب وتوعية تتعلق بالبيئة والصحة والسلامة تستهدف جميع الموظفين والمتعاقدين ومقدمي الخدمات. وتغطي هذه الفعاليات التدريبية، التي يتم تنظيمها داخلياً عن طريق قسم البيئة والصحة والسلامة أو خارجياً عن طريق أطراف متخصصة، مجموعة من الموضوعات المهمة، مثل إجراءات الإخلاء في حالات الطوارئ وإرشادات ممارسات الاستدامة.

مع اختفاء معدل الإصابات المهدرة للوقت (LTIR) وحوادث الإجهاد الحراري على مدى السنوات الثلاث الماضية، أثمرت جهود الدائرة في مجال الصحة والسلامة المهنية بالحصول على الجائزة الفضية من الجمعية الملكية البريطانية لمنع الحوادث (RoSPA) في عام 2022. وتعكس هذه الجائزة الدولية المرموقة حرص الدائرة على مواصلة دعم ثقافة السلامة والصحة في مكان العمل، مع الالتزام بأعلى معايير الصحة والسلامة المهنية لضمان تمتع جميع الموظفين والعاملين ببيئة صحية وآمنة.

كما تعتزم الدائرة الاستمرار في حماية صحة وسلامة موظفيها من خلال اتخاذ المزيد من التدابير المعزّزة في عام 2023، وذلك بإجراء عمليات تدقيق داخلية وخارجية منتظمة في منشآتها لضمان امتثالها والتزامها بمتطلبات السلامة والصحة المهنية.

تعزيز سبل ملائمة العيش

تؤدي دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي دوراً محورياً في رفع جودة الحياة في أبوظبي عبر مكتب أبوظبي للمقيمين، الذي يُعد ذراعها لدعم المجتمع الدولي المزدهر في الإمارة ويعزز مكانتها وجهة رائدة للمواهب العالمية. ويعمل مكتب أبوظبي للمقيمين بمثابة حلقة وصل بين الجهات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع، حيث يسهم في دعم المقيمين على العيش والتألق.

يقدم المكتب مجموعة شاملة من الخدمات، بدءاً من توفير الدعم لإيجاد المؤسسات التعليمية المناسبة، والرعاية الصحية، وغيرها.
إن مكتب أبوظبي للمقيمين، من خلال حرصه على توفير الخدمات ووضع متطلبات ذوي المواهب على رأس أولوياته، يؤكد التزام أبوظبي برعاية مجتمع متنوع وشامل وحيوي لضمان أعلى مستويات جودة الحياة.

يشمل نطاق منتجات المكتب وخدماته الآتي:

1. **إقامات الجذب**
2. **استقطاب المواهب واستبقائها**
3. **تقديم المقترحات الخاصة بالسياسات المعنية بالمقيمين وتعزيز جودة الحياة في الإمارة**

برامج وخدمات مكتب أبوظبي للمقيمين لتعزيز سبل المعيشة

مكتب أبوظبي للمقيمين
ABU DHABI RESIDENTS OFFICE

البرامج والخدمات	الوصف
الإقامة الذهبية في أبوظبي	يقدم المكتب نظام الترشح للإقامة الذهبية في أبوظبي من خلال منصة "تم"، حيث يوفر الدعم والمساعدة في تقديم الطلبات. يوفر تطبيق "انتمي" خصومات وحوافز مخصصة لأفضل المواهب في أبوظبي. ويمكن للشركات تقديم خدماتها ومنتجاتها في تطبيق "انتمي" للوصول إلى قاعدة بيانات المكتب وجذب المزيد من العملاء.
خدمات الاستقبال والإرشاد	يقدم المكتب خدمات استشارية مجانية على الصعيدين الشخصي والتجاري أو المهني، حيث يُعد حلقة الوصل بين المقيمين والجهات الموثوقة لتلبية مختلف المتطلبات (على سبيل المثال، النقل، والتعليم، وتأسيس الأعمال).
ملتقى المواهب	يعمل المكتب على ربط المؤسسات في الإمارة بأفضل المواهب العالمية والمحلية وإنشاء شبكة للتواصل. ويتيح مجتمع ملتقى المواهب الافتراضي للمؤسسات الاطلاع على أهم الأحداث والتطورات في مجالها.
خدمات الانتقال	يوفر شركاء مكتب أبوظبي للمقيمين إدارة شاملة للانتقال، مما يسهل على مجتمع الإمارة ويقلل من التأخيرات المحتملة.
خدمات تأسيس الأعمال	يقدم شركاء مكتب أبوظبي للمقيمين خدمات تأسيس الأعمال بالاستعانة بمديري حسابات متخصصين، مما يضمن الشفافية والاتصال بكل سلاسة مع مختلف الجهات.
مستشارو الرهن العقاري/العقارات	يساعد المكتب حاملي الإقامة الذهبية في أبوظبي على العثور على أفضل أسعار التمويل العقاري والحصول على الموافقات اللازمة، حيث يقدم لهم خدمات مخصصة.

الجدول 02: برامج مكتب أبوظبي للمقيمين لتعزيز سبل ملائمة العيش

إشراك أصحاب المصلحة

يستخدم المكتب إستراتيجيات مختلفة لجمع آراء وملاحظات المقيمين وإشراك أصحاب المصلحة بشكل فعال. وتشمل هذه الجهود استضافة الفعاليات، وإجراء الاستبيانات، وإنشاء شراكات مع المقيمين مثل مجالس الأعمال والسفارات.

رضـا العمـلاء ورفاهيتهـم

إن جوهر مشاريع ومبادرات دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي يكمن في إعطاء الأولوية لرضا العملاء باعتباره أحد الأهداف الرئيسية. وتعمل الدائرة من خلال مركز أبوظبي للأعمال على تعزيز بيئة لا تزدهر فيها الشركات فحسب، بل تساهم أيضاً بشكل هادف في الرفاهية العامة للمجتمع. ويعمل مركز أبوظبي للأعمال كحلقة وصل ديناميكية بين رواد الأعمال والمؤسسات، حيث يوفر لهم الدعم والتوجيه لمساعدتهم على اجتياز العقبات والمصاعب التي تواجههم في عالم الأعمال.

يتعاون المركز مع مختلف الجهات لمناقشة أفضل الممارسات وتنفيذها. ومن خلال العمليات المبسطة، والخدمات الاستشارية، ومجموعة هائلة من الموارد، فإنه يضمن كذلك التزام الشركات بأعلى معايير النزاهة والمسؤولية الاجتماعية.

وقد طوّر المركز وروّج لأداة "بوصلة المستثمر" لدعم المستثمرين، حيث توفر هذه الأداة بيانات قيّمة لدراسات الجدوى الاقتصادية للمستثمرين الحاليين والمحتملين.

يعمل المركز على قياس الوقت المستغرق لكل معاملة، ويسعى جاهداً لضمان تنفيذ 90% من المعاملات ضمن الإطار الزمني المحدد لتزويد العملاء بتجربة استثنائية، مع التركيز الشديد على مواصلة تقديم الخدمات بصورة فعّالة. وفي عام 2022، وصلت نسبة رضا العملاء عن خدمات مركز أبوظبي للأعمال إلى 81%.

في عام 2022، صدرت 25593 رخصة تجارية، كذلك صدر العدد نفسه تقريباً في عام 2021، فيما شهدت الرخص الصناعية نمواً بنسبة 16.5% مقارنة بعام 2021، ليصل إجمالي الرخص الصادرة هذا العام إلى 240 رخصة صناعية.

مستقبلاً سيعمل المركز على تعزيز مستوى الخدمات المرتبطة بالرخص الاقتصادية من خلال التكامل مع الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ (ICP) ووزارة الموارد البشرية والتوطين (MOHRE) لتيسير إصدار بطاقات التأسيس، والتخصيص الفوري لحصص العمالة عند إصدار الرخص الاقتصادية.

نتوقع تيسير عملية إصدار الرخصة الاقتصادية في جميع أنحاء الإمارة، بما في ذلك المناطق الحرة، مع طرح رقم أبوظبي الموحد ومشروع التراخيص الموحدة في 2023. علاوة على ذلك، فإن المركز سيتعاون مع السلطات المختصة لدعم الاعتراف بالمؤسسات الاجتماعية، مما يعكس التزامنا بالتمسك بمسؤوليتنا الاجتماعية ورعاية البيئة المواتية للأعمال.

الرخص التجارية البارزة

يقدم مركز أبوظبي للأعمال مجموعة متنوعة من عشر رخص اقتصادية، تم تصميم كل منها لتمكين المستثمرين عن طريق تعزيز المرونة وتبسيط عمليات تأسيس الشركات. وتشمل هذه الرخص:

رخصة المهن الحرة:
تتيح للمستثمرين (المواطنين والمقيمين) فرصة الحصول على رخصة مزاولة نشاط أو أكثر من الأنشطة المتضمنة في حزمة تشمل نحو 64 نشاطاً اقتصادياً، في عدة فئات مثل الاستشارات والحرف اليدوية والتصميم والإدارة دون موقع محدد.

انقر هنا لمعرفة المزيد من التفاصيل حول رخصة المهن الحرة.

رخصة مُبدعة:
توفر للسيدات المواطنات فرصة الحصول على رخصة مزاولة نشاط أو أكثر من الأنشطة المتضمنة في حزمة تشمل نحو 44 نشاطاً اقتصادياً إبداعياً دون موقع عمل فعلي.
انقر هنا لمعرفة المزيد من التفاصيل حول رخصة مُبدعة.

رخصة تاجر أبوظبي:
توفر للمستثمرين (المواطنين والمقيمين) فرصة الحصول على رخصة لمزاولة نشاط أو أكثر من الأنشطة المتضمنة في حزمة تشمل نحو 1200 نشاط اقتصادي دون موقع عمل لمدة 3 سنوات من تاريخ الإصدار.

انقر هنا لمعرفة المزيد من التفاصيل حول رخصة تاجر أبوظبي.

رفاهية المجتمع والتنمية الاجتماعية

تلعب دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي دوراً حاسماً في تعزيز رفاهية المجتمع والتنمية الاجتماعية من خلال تحفيز النمو الاقتصادي في الإمارة مع التركيز على تنمية المواهب والمهارات، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمبادرات الاجتماعية كجزءٍ من مسؤوليتها الاجتماعية المؤسسية.

1. تنمية المواهب

أطلقت دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي برنامج التعلُّم مدى الحياة (LLLP) لرعاية التعليم المستمر وتشجيع ثقافة التعلم. وهذا البرنامج لا يسدّ الفجوات الآنية في المهارات من خلال مجموعة متنوعة من الدورات وورش العمل والوحدات التدريبية المجانية فحسب، بل يشجع أيضاً القدرة على التكيف والنمو. كما يساهم البرنامج، من خلال تمكين المواطنين والمقيمين في أبوظبي من اكتساب كفاءات جديدة والبقاء على اطلاع على أحدث اتجاهات مختلف القطاعات، في تعزيز المرونة الاقتصادية الشاملة والقدرة التنافسية في أبوظبي إلى حد كبير، مع دعم التنمية الشخصية والمهنية لجميع المشاركين في الوقت ذاته. لمزيد من المعلومات، تفضل بزيارة موقع "برنامج التعلم مدى الحياة" (LLLP).

بالإضافة إلى ذلك، وكجزءٍ من إستراتيجية أبوظبي الصناعية (ADIS)، تعمل الدائرة على برنامج لتطوير مهارات رأس المال البشري واستقطاب العمال وتحسين كفاءتهم في القطاع الصناعي لتلبية الطلب المتزايد على الوظائف القائمة على المعرفة. وسوف يلبي برنامج المواهب الصناعية الاحتياجات من الكفاءات الصناعية عبر ثلاث ركائز:

- **التوطين:** زيادة نسبة الكفاءات الإماراتية العاملة في القطاع الصناعي الخاص.
- **تعزيز المهارات:** برامج تدريبية موجهة للقوى العاملة في القطاع الصناعي لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية.
- **الاستقطاب:** جعل القطاع الصناعي في أبوظبي جاذباً للمواهب والكفاءات المتميزة محلياً وعالمياً.

2. دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر الدائرة الشركات الصغيرة والمتوسطة جزءاً لا يتجزأ من تركيزها الإستراتيجي، ومن ثم فقد صاغت العديد من السياسات ونفّذتها لدعم رحلة نمو هذه الشركات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة. وتغطي سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة ركائز إستراتيجية متنوعة، بما في ذلك التمويل، وتنمية القدرات، والاتصال بالسوق، وتحسين بيئة الأعمال، والابتكار، والرقمنة، وريادة الأعمال، مع خطط مباشرة وغير مباشرة وقصيرة وطويلة الأجل، مما يوفر أساساً متيناً لتطوير الاقتصاد المستدام في أبوظبي.

برامجنا الفريدة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

المشتريات الحكومية للشركات الصغيرة والمتوسطة

يهدف المشروع إلى زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصتها في فرص المشتريات في أبوظبي، وذلك من خلال:

- تطوير سياسة المشتريات للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف الجهات الحكومية في أبوظبي.
- إنشاء رحلة مشتريات شاملة لجميع الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك التسجيل والتطوير والتنفيذ والتكامل مع الأنظمة الأخرى.
- إنشاء منظومة قوية لدعم مشتريات الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال مكتب المساعدة الفعّال.

يمكنك الدخول إلى بوابة "أبوظبي للمشتريات الحكومية" من هنا.

أسس في أبوظبي

تُعد "أسس في أبوظبي" منصة لتشجيع أبوظبي والترويج لها كوجهة لتأسيس الشركات، وفيها يجد المستخدمون جميع المعلومات المتعلقة بتأسيس عمل تجاري في أبوظبي وخدمات الدعم التي يحتاجون إليها، مثل الخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات القانونية والضرائب والمحاسبة وخدمات الموارد البشرية وغيرها. اكتشف المزيد حول "أسس في أبوظبي" هنا.

منصة أبو ظبي للأعمال

هي منصة معرفية رقمية تفاعلية تعمل على توحيد منظومة الأعمال المحلية لمساعدة رواد الأعمال على النمو والابتكار والازدهار في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتوفر المنصة أفضل الممارسات التجارية في فئتها من خلال مجموعة واسعة من الدورات التدريبية حول الموضوعات التجارية والقانونية والتسويقية. تعرّف على المزيد حول منصة أبو ظبي للأعمال هنا.

إننا نفخر بالإنجازات التي تحققت في مجال تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في المشهد الاقتصادي، وهو ما يتجلى في الارتفاع الملحوظ في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة الذي بلغ 42.8% في عام 2021. وقد صاحَب هذا النمو زيادة ملحوظة في فرص التوظيف، حيث وصل عدد العاملين في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 827 ألف عامل في عام 2021، أي ما يعادل 46% من إجمالي القوى العاملة.

تمكين المرأة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

يحظى تمكين المرأة باهتمام كبير ضمن خارطة طريق تنفيذ إستراتيجية وسياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث نقرّ بدورها الحاسم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز الشمولية. وتهدف دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي إلى إنشاء منظومة تمكينية وتوفير الدعم المخصص لرائدات الأعمال، ولهذا السبب، فقد تم إطلاق العديد من المبادرات الطموحة التي سيتم تنفيذها بحلول عام 2025:

- بناء منظومة متكاملة لريادة الأعمال النسائية من أجل تزويد رائدات الأعمال بالموارد اللازمة والإرشاد وفرص التواصل لتحقيق النجاح والازدهار في مشاريعهن.
- صياغة إستراتيجية لريادة الأعمال النسائية تحدد المبادرات المستهدفة التي تتناول التحديات والفرص الفريدة الماثلة أمام المرأة في مجال الأعمال التجارية.
- توسيع نطاق المبادرات الناجحة التي تدرك قيمة برامج ريادة الأعمال النسائية الناجحة وتعظّم تأثيرها الإيجابي على نطاق أوسع.
- تخصيص صندوق لرائدات الأعمال صاحبات الإمكانات العالية لتوفير الدعم المالي لهن وتشجيع الابتكار والنمو في مشاريعهن.

3. المسؤولية الاجتماعية للشركات

إن دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي على دراية تامّة بدورها كشركة مواطنة مسؤولة ذات التزام عميق بتمكين المجتمع المحلي من خلال المبادرات الاجتماعية وحملات التوعية المؤثرة. وقد أحدثت الدائرة، على مدار عام 2022، تأثيراً اجتماعياً إيجابياً من خلال العديد من الفعاليات التي تعزز التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة:

- حملة استبدال الأكياس البلاستيكية في مراكز التسوق بأبوظبي
- حملة ترشيد استهلاك المياه والكهرباء
- ملتقى أبوظبي الأسري الثالث
- اليوم الرياضي الوطني مع ذوي الهمم
- حملة التبرع بالدم

الفصل

05

الحوكمة

الحـوكمـة

في بيئة ديناميكية مفعمة بازدهار اقتصادي تفتخر به الإمارة، تعد دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي بمثابة البوصلة التي توجه قطاع الأعمال وتنمو بالاقتصاد. ويضع التأثير العميق لممارسات الحوكمة القوية التي تتبعها الدائرة الأساس للنمو المستدام والابتكار، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الركائز الإستراتيجية للتنويع والقدرة التنافسية والتميز المؤسسي.

نموذج الحوكمة الرشيدة

تقف دائرة التنمية الاقتصادية، عبر تسريع وتيرة التقدم بالتزامها تجاه إدارة المخاطر والأمن السيبراني والمشتريات المستدامة، كمنارة للحوكمة الفعالة، والتمسك بالأخلاقيات والسلوك المسؤول، مع ضمان تجذُّر هذه القيم بعمق في عملياتها اليومية. ويعمل نموذج الحوكمة هذا، الذي يعززه إطار مبسّط لإدارة المخاطر، كدرع ضد المخاطر المحتملة مثل تهديدات الأمن السيبراني، مما يوفر بيئة آمنة لازدهار الشركات. كما يضمن إطار المشتريات التنظيمية للدائرة النمو المستدام للشركات المحلية لإنشاء منظومة متوازنة متناغمة ومزدهرة. وتعمل الدائرة أيضاً على غرس ثقافة الامتثال والتحسين المستمر داخلياً من خلال إطار الأداء التابع لها الذي يضمن التحلي بسلوك عمل مسؤول والأداء التقدمي لتكون الدائرة نموذجاً يُحتذى به.

التحسين المستمر

تراقب دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي التقدم المحرز نحو تحقيق أولوياتها الإستراتيجية باستمرار، من خلال مجموعة من مؤشرات الأداء التي تخضع للقياس المنتظم. إن جوهر التحسين المستمر جزء لا يتجزأ من سعينا لتحقيق التقدم الاقتصادي، وحيث إن الدائرة تتولى دوراً قيادياً في الإشراف على قطاع الأعمال الاقتصادي المزدهر، فإنها تضمن أيضاً استدامة العمليات الداخلية مع الالتزام الثابت بتعزيز الإنتاجية والكفاءة في مكان العمل.

يضع إطار الأداء الداخلي للدائرة الأساس لثلاث أولويات إستراتيجية رئيسية: التنويع الاقتصادي وأسس التنافسية والتميّز التنظيمي. ويسترشد هذا الإطار بـ 142 مؤشر أداء رئيسياً (KPIs) بهدف تحقيق هذه الأولويات، ومن ثم المساهمة في تقدم القطاع الاقتصادي في أبوظبي.

إطار عمل أداء دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي

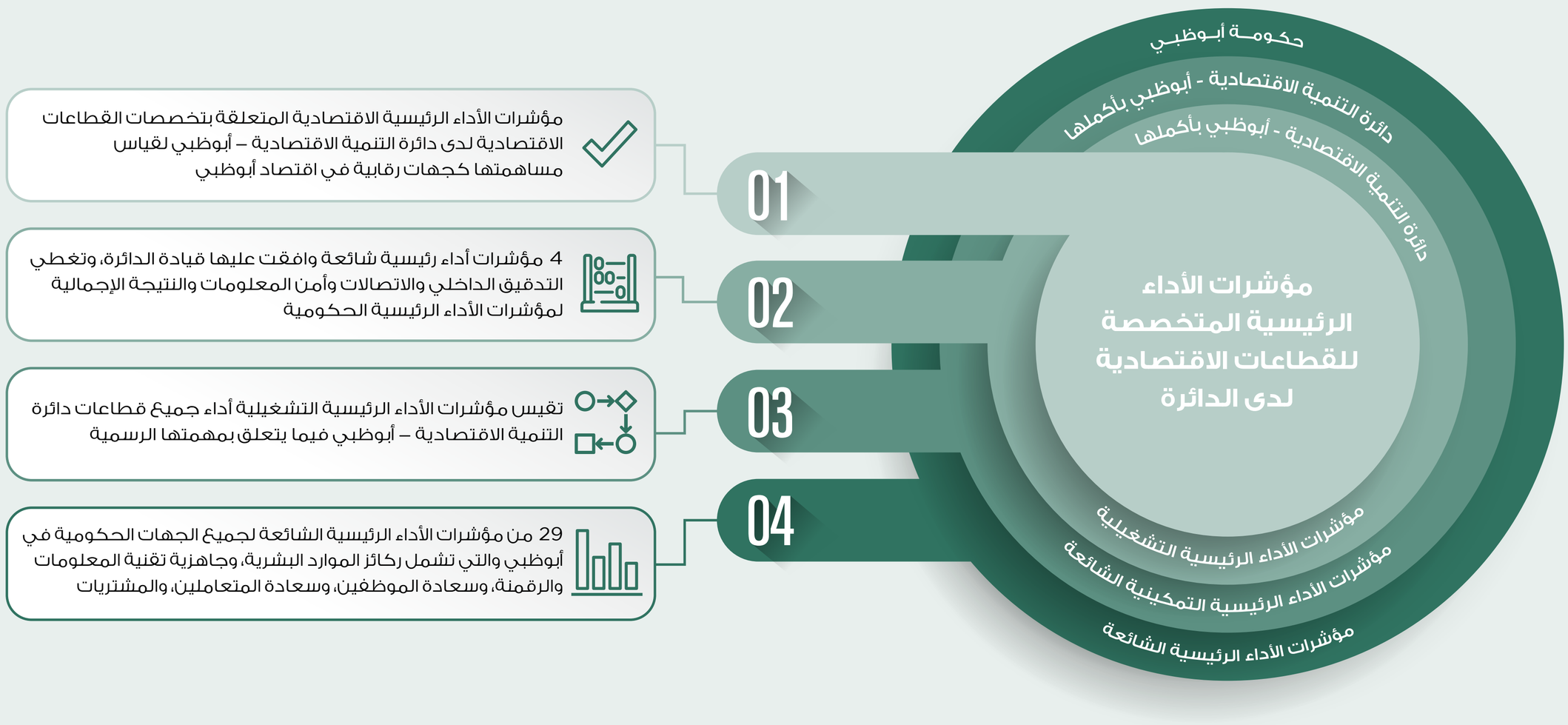

الشكل 07: إطار عمل أداء دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي

أخلاقيات الأعمال ومكافحة الفساد

يشكّل إطار الحوكمة القوي، الذي تشدد عليه الأخلاقيات والنزاهة وإدارة المخاطر، ضرورة لا غنى عنها للحفاظ على صحة أي نظام اقتصادي. وتلتزم الدائرة بالامتثال وأخلاقيات العمل بصورة جادّة من خلال فرق التدقيق الداخلي والفرق القانونية المتخصصة التابعة لها، ومن خلال منح الشركات المرخصة إمكانية الوصول إلى التشريعات والتعاميم والمبادئ التوجيهية المهمة لتعزيز التزامها بالقوانين الاتحادية المتعلقة بجرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير القانونية.

كما تحرص الدائرة على مكافحة مجموعة من الأنشطة الاحتيالية مثل الاختلاس والاستيلاء على الأصول والأموال العامة، فضلاً عن التلاعب بالحسابات أو تزوير بيانات مالية غير دقيقة. ويتم التعامل مع أي إجراءات أو أشكال إضافية من الاحتيال قد تضر بمصالح الدائرة أو حكومة أبوظبي بمنتهى الجدية.

يتسلم جميع الموظفين عند الالتحاق بالدائرة قواعد السلوك المهني، ويُطلب منهم التوقيع على وثيقة الإعلان والإقرار، التي تضم جوانب مختلفة مثل تضارب المصالح وسرية المعلومات التجارية. ويتم تجديد هذه الوثيقة في بداية كل عام وتُبلغ إدارة الموارد البشرية جميع الموظفين بتوفر النظام والتحديثات ذات الصلة. ويتم تحويل من يتقاعسون عن ملء هذه الوثيقة إلى اللجنة التأديبية لاتخاذ الإجراءات التنظيمية.

إلى جانب مدونة قواعد السلوك، تمتلك الدائرة سياسة شاملة لمكافحة الاحتيال، حيث توضح عملية استخدام آلية الإبلاغ عن المخالفات لتحديد مخاطر الاحتيال والإبلاغ عنها. ولمساعدة المبلّغين عن المخالفات والاهتمام ببلاغاتهم مع المحافظة على أقصى مستويات السلامة والسرية، يتم توفير قنوات مختلفة للإبلاغ عن مثل هذه الحوادث، بما في ذلك الخط الساخن الذي يرتبط بمكتب التدقيق الداخلي مباشرةً.

يتم تقييم صحة الحوادث المُبلّغ عنها من خلال الجمع بين الأدلة والافتراضات المقنعة. ويقدم مكتب التدقيق الداخلي تقارير دورية إلى لجنة التدقيق عن جميع الحالات سواءً المفتوحة أو التي تم حلها. وتتم إحالة بعض الحالات التي تحتاج إلى إجراء قانوني إلى قسم الشؤون القانونية للتعامل معها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي

تنفّذ دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي إطاراً قوياً لإدارة المخاطر من أجل تحديد المخاطر وتحليلها على جميع مستويات الإدارات والأقسام. ويتولى مكتب أمن المعلومات واستمرارية الأعمال في القسم المسؤولية عن نظام إدارة المخاطر في الدائرة. ويركّز المكتب بشكل أساسي على المخاطر الإستراتيجية ويراجع كل قسم بشكل سنوي أو نصف سنوي. ويتم تقييم هذه المخاطر وفقاً لمصفوفة المخاطر المعتمدة والتي يتم تحديدها باستخدام احتمالية حدوث المخاطر وتأثيرها. ويساعد تقييم المخاطر السنوي على إنشاء خطة تدقيق تحمي الدائرة من المخاطر المحتملة، بما في ذلك الاحتيال.

ويتم إرسال تقارير المخاطر إلى الإدارة العليا بانتظام لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ويتضمن "تقرير نشاط إدارة المخاطر" هذا ملخصاً لأنشطة إدارة المخاطر التي تم إجراؤها خلال العام الحالي وخطة العام القادم. علاوة على ذلك، تراجع لجنة تنفيذية برئاسة وكيل الدائرة أهم المخاطر بشكل دوري وتتخذ القرارات والإجراءات عند الضرورة.

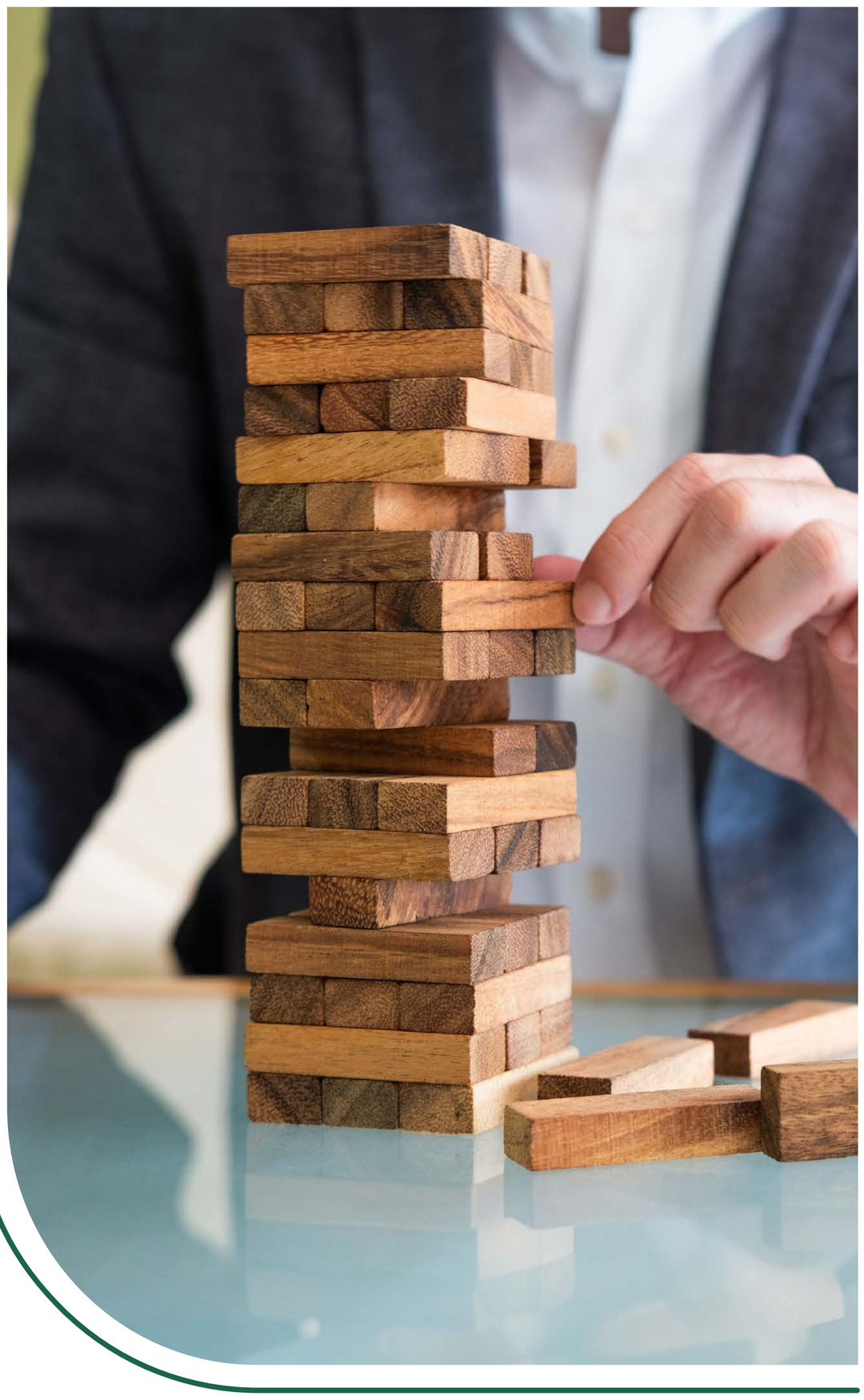

الأمن السيبراني

إن أساس مرونة الأعمال وصمودها في العصر الرقمي الحالي يكمن في أنظمة المعلومات والأمن السيبراني القوية. ونظراً لأن التقنية لا تنفك أن تكون جزءاً لا يتجزأ من كل جانب من جوانب العمليات، فإن ضمان حماية البيانات الحساسة والبنية التحتية أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى.

حصلت أنظمة إدارة المعلومات التابعة للدائرة على شهادة ISO/IEC 27001:2013 لأنظمة إدارة أمن المعلومات (ISMS) وتمتثل لمعايير NESA لضمان المعلومات بالإمارات العربية المتحدة (UAE IA). وما يعكس التزام الدائرة بالأمن السيبراني الاستباقي هو أنها لم تطوّر إستراتيجية شاملة تتماشى مع اتجاهها الإستراتيجي فحسب، بل تنفّذ أيضاً عملية لفحوصات الامتثال الفني الروتينية على يد موظفين معتمدين.

يتم إجراء عمليات فحص الثغرات الأمنية مرتين سنوياً مع التركيز على الأنظمة عالية المخاطر، إلى جانب اختبارات الاختراق السنوية لتقييم مدى جاهزية طبقات الشبكة والتطبيقات للثغرات المحتملة. ومن خلال تحديد المخاطر المرتبطة بهذه الثغرات، تضمن الدائرة تنفيذ مسار عمل سريع ومناسب للحد من التهديدات المحتملة.

يشكّل التعلم من الحوادث مصدراً حيوياً للمعلومات لتعزيز أنظمة الأمن السيبراني في الدائرة والتعرُّف على حالات عدم المطابقة ومجالات المخاطر التي تتم مشاركتها مع اللجنة التنفيذية لتوجيه القرارات الإستراتيجية نحو مزيد من التحسين. ويشدّد مدير مكتب أمن المعلومات واستمرارية الأعمال (ISBC)، الذي يختبر تدابير الاستجابة للحوادث بانتظام لضمان سرعة وفعالية الإجراءات، على ضرورة الالتزام التام بالمعايير الأمنية. ومما يؤكد على نجاح هذه الجهود أنه لم يتم الإبلاغ عن أي حوادث لانتهاكات أمن البيانات على مدى السنوات الثلاث الماضية.

في عام 2022، حققت الدائرة 99% على المؤشر الحكومي الموحد لنضج الأمن السيبراني، بالإضافة إلى 91.5% من متطلبات الأمن السيبراني وأمن المعلومات التي شملت 120 وظيفة ضمن الدائرة. ولزيادة تعزيز إجراءات الأمن السيبراني، فقد تم إجراء اختبار اختراق هذا العام تم فيه تحديد 37 ثغرة وحلّها باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

99%

على المؤشر الحكومي الموحد لنضج الأمن السيبراني

ممارسات الشراء المسؤولة

تماشياً مع تعميم دائرة الإسناد الحكومي في أبوظبي رقم (3) لسنة 2021، تلتزم مشتريات الدائرة بالتشريعات التي تؤكد على التزامها بالتنمية الاقتصادية المحلية والاستدامة. ويوجّه برنامج أبوظبي للمحتوى المحلي الإنفاق الحكومي لتعزيز الاقتصاد المحلي وتشجيع الموردين على المساهمة من خلال التوطين والاستثمارات وشراء الخدمات والسلع المحلية.

يمتد هذا ليشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى رواد الأعمال الإماراتيين الحاصلين على رخص من دائرة التنمية الاقتصادية.
امتثلت أنشطة المشتريات الخاصة بالدائرة بصورة كاملة للقيمة المحلية المضافة والتزمت برمز المورّد.
كما تم تحقيق إنجاز مهم عبر العمليات الإلكترونية للمناقصات والتعاقدات والأرشفة والحد من استخدام الورق وتقليل النفايات الناتجة بشكل عام.

التنمية الاقتصادية

تعمل دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي كمحفّز للاقتصاد في أبوظبي، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز القدرة التنافسية وترسيخ التنويع عبر مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتتحقق هذه المهمة من خلال التعزيز الإستراتيجي لمشهد الأعمال في الإمارة، وتشجيع الابتكار، والدعم الثابت المقدم للصناعات الناشئة، ما يمهد الطريق نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومرن.

برنامج تحسين البيئة التمويلية

سعياً لتعزيز المشهد التنافسي في المجال المالي ورفع نسبة وصول القطاع الصناعي إلى التمويل، وضعنا برنامج تحسين البيئة التمويلية من خلال جهد تعاوني يضم 9 بنوك تجارية بارزة، و4 مؤسسات مالية عامة رئيسية، ووجهتين تنمويتين محوريتين، ووكالتَي تصدير إستراتيجيتين، على النحو الآتي:

- المؤسسات والبرامج العامة: سوق أبوظبي للأوراق المالية، وسوق أبوظبي العالمي، وصندوق أبوظبي للاكتتاب
- المؤسسات التنموية: مصرف الإمارات للتنمية ومؤسسة صندوق المعرفة.
- وكالات التصدير: الاتحاد لائتمان الصادرات ومكتب أبوظبي للصادرات
- البنوك التجارية: بنك أبوظبي الأول، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك الإمارات دبي الوطني، ومصرف أبوظبي الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك رأس الخيمة، وبنك المشرق، وبنك الاستثمار.

برنامج إيجار الأراضي الصناعية

أطلقت الدائرة برنامج تحفيز القطاع الصناعي عبر إيجار الأراضي الصناعية، وهو جزء من إستراتيجية أبوظبي الصناعية، لتحفيز القطاع الصناعي على استخدام الأراضي في القطاعات ذات الأولوية العالية ودفع عجلة النمو الصناعي.

يهدف هذا البرنامج إلى خلق مناخ ملائم للمستثمرين الصناعيين من خلال تقديم أسعار تنافسية لعقود الإيجار طويلة الأجل. ويمنح البرنامج أسعاراً مخفّضة تصل إلى 5 دراهم للمتر المربع وفقاً للمعايير المعتمدة، مع التركيز بشكل خاص على القطاعات الفرعية ذات الأولوية في إستراتيجية أبوظبي الصناعية. ويشمل نطاق التصنيع والقطاعات الفرعية الصناعية التي تغطيها هذه الحوافز الخدمات اللوجستية والغذاء والطاقة والرعاية الصحية والأدوية الحيوية وتقنية المعلومات والاتصالات والصناعات الثقيلة. كما تهدف الدائرة، ضمن خطتها المستقبلية، إلى توسيع نطاق البرنامج ليشمل الوحدات الصناعية الجاهزة.

تنويع الاقتصاد

تؤدي مبادرات إستراتيجية التنويع، باعتبارها إحدى ركائز التنمية المستدامة، دوراً محورياً في تحقيق الأهداف الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويعد قطاع الخدمات اللوجستية وتسهيل التجارة الذراع الرئيسي للدائرة الذي يدعم التنويع الاقتصادي عن طريق تعزيز كفاءة التجارة عبر الحدود للواردات والصادرات. ويتعاون القطاع، باعتباره الراعي الرئيسي لبيئة تسهيل التجارة في أبوظبي بشكل وثيق مع الشركاء الإستراتيجيين لمراقبة المنظومة البيئية وتطويرها وتعزيزها بشكل مستمر. أما عن خدماته الأساسية فهي:

- رقمنة العمليات التجارية من خلال تطوير نافذة تجارية واحدة
- القضاء على المعوقات التجارية
- توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق
- تعزيز القدرة التنافسية لأبوظبي في مجال تسهيل التجارة
- تعزيز نمو الصادرات

رقمنة التجارة وإزالة المعوقات من خلال منصة أبوظبي للتجارة والخدمات اللوجستية المتقدمة (ATLP).

منصة التجارة والخدمات اللوجستية المتقدمة في أبوظبي (ATLP) هي منصة موحدة تغطي المنظومة البيئية التجارية بأكملها وتقدم الخدمات التجارية. وقد افتتح المنصة سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي ورئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي في عام 2020، لرقمنة وتبسيط العملية التجارية.

وتحت إشراف قطاع الخدمات اللوجستية وتسهيل التجارة، تعمل المنصة على إشراك جميع أصحاب المصلحة المنخرطين في العملية التجارية، مثل جمارك أبوظبي، وهيئة أبوظبي الرقمية، إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين الذين يتم تحديدهم حسب خدمة الشحن البحرية أو الجوية أو البرية أو السكك الحديدية، إلخ. اقرأ المزيد عن منصة التجارة والخدمات اللوجستية المتقدمة هنا.

تعمل بوابة أبوظبي للتصدير، التابعة لمنصة التجارة والخدمات اللوجستية المتقدمة، كمنصة ديناميكية لمعلومات الأعمال لمصدّري أبوظبي، وتزاول عملها مع:

13 قطاعاً

62 سوقاً

38 ألف شريك/ شركة

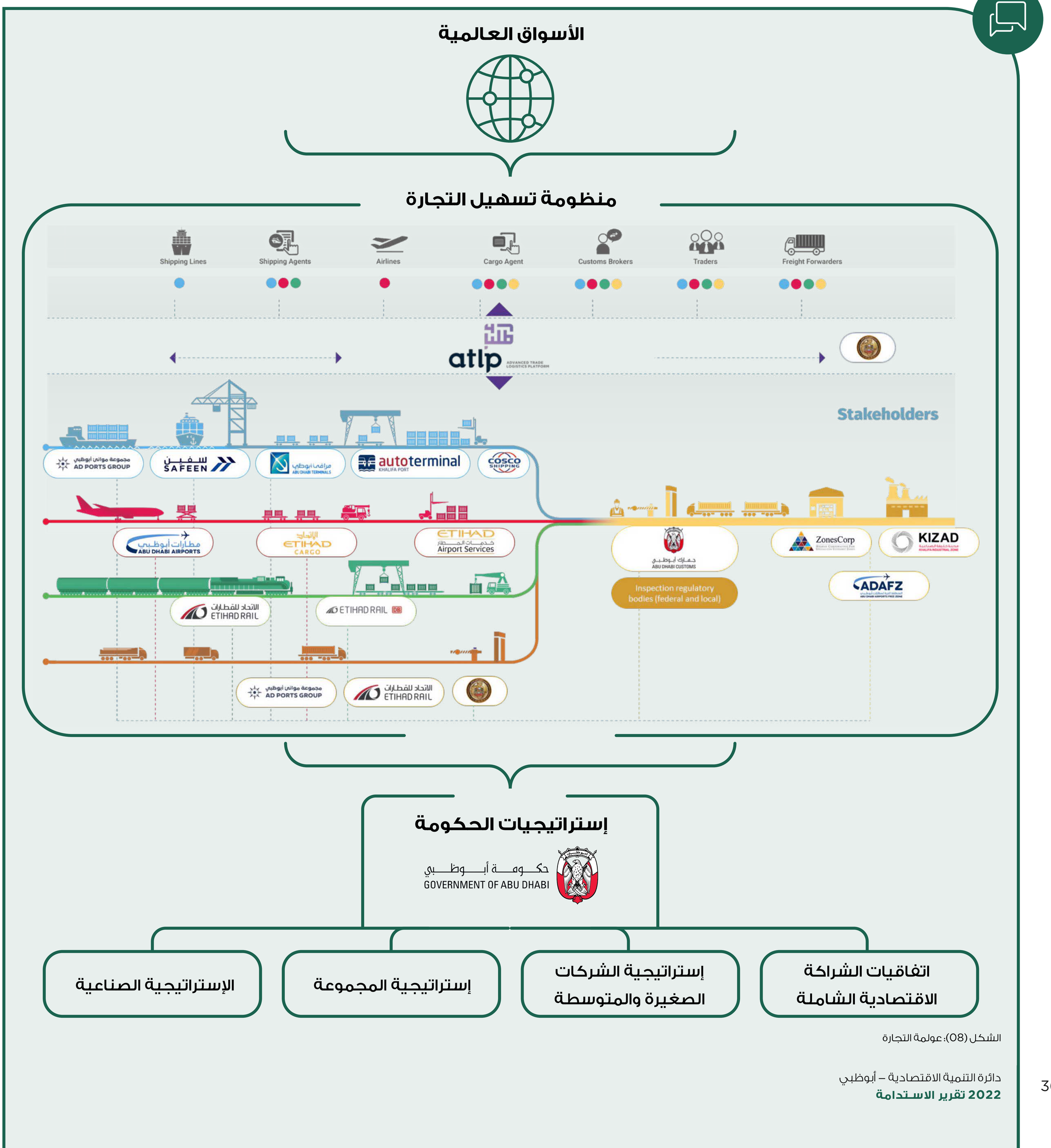

الشكل (08): عولمة التجارة

إنجازات منصة التجارة والخدمات اللوجستية المتقدمة في عام 2022:

#1
نافذة موحدة
عالمياً من حيث الخدمات
الوظيفية
(وفقاً لتقرير أداء قطاع الخدمات اللوجستية وتسهيل التجارة)

توفير أكثر من
800
خدمة

90 مليون
معاملة رقمية

9.3
كيلو طن/عام
خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

تأثير يُقدر بنحو
127 مليار درهم
على الناتج المحلي الإجمالي

توفير تكلفة تُقدر بنحو
12.8 مليار درهم

طليعة التجارة في أبوظبي

يأتي فتح أسواق جديدة وتوسيع نطاق الصادرات في طليعة إستراتيجيات أبوظبي التنموية. وبالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية المُبرمة لتعزيز التجارة وتسهيل الوصول إلى الأسواق، فإن المشاركة النشطة في المعارض التجارية الوطنية والإقليمية والدولية والبعثات التجارية الخارجية تدعم المصدّرين وتروج للمنتجات والخدمات المحلية في الأسواق الدولية.

ويعمل قطاع الخدمات اللوجستية وتسهيل التجارة، بالتعاون مع الجهات الحكومية وشبه الحكومية، على رفع وعي المصدّرين الحاليين والمحتملين من خلال تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية والندوات وورش العمل لتعزيز جاذبية منتجاتهم وخدماتهم في الأسواق الدولية، وتسليط الضوء على نقاط القوة في شركاتهم لتعزيز جاهزيتها للتصدير.

ولتعزيز العلاقات الاقتصادية القوية، وقّعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة (CEPAs) مع أبرز الدول الشريكة مثل الهند وإسرائيل وإندونيسيا، كما أنها عضو في فريق التفاوض بقيادة وزارة الاقتصاد. علاوة على ذلك، فإن الدائرة ستؤدي دوراً نشطاً في تعزيز المصالح الاقتصادية لأبوظبي ووضعها موضع التنفيذ، بعد التوقيع على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مباشرةً، من خلال خطة عمل مخصصة وغيرها من التدابير.

تماشياً مع الأهداف الاقتصادية الإستراتيجية، التي حددت هدف تنمية الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة وأبوظبي، فقد شرع قطاع الخدمات اللوجستية وتسهيل التجارة في وضع خارطة طريق قابلة للتنفيذ لنمو صادرات أبوظبي. وسيتكون المشروع من 5 وحدات رئيسية، وهي:

1. تطوير إستراتيجية نمو الصادرات لعام 2030 التي ستحدد القطاعات الخمسة ذات الأولوية للتركيز عليها.
2. وضع نموذج تشغيلي وإطار التنسيق لبيئة نمو الصادرات.
3. تصميم حزم الحوافز التشجيعية للفرص ذات الإمكانات العالية في القطاعات المستهدفة.
4. وضع قاعدة بيانات (مستودع) لفرص التصدير من أجل تزويد المصدّرين المحليين بإمكانية الوصول إلى الأسواق.
5. تعزيز مهارات المصدّرين المحليين من خلال تطوير برنامج تنمية قدرات المصدّرين.

في عام 2022، ارتفع إجمالي التجارة غير النفطية لإمارة أبوظبي بنسبة 15.6%، من 225.2 مليار درهم عام 2021 إلى 260.4 مليار درهم عام 2022. وتُعزى غالبية هذه الزيادة إلى صادرات أبوظبي غير النفطية التي حققت نمواً بنسبة 25.2% خلال عام 2022، حيث ارتفعت من 78.9 مليار درهم إلى 98.8 مليار درهم.

تعزيز بيئة الأعمال التنافسية

للقدرة التنافسية في عالم النمو الاقتصادي تأثير قوي على إنعاش الاقتصاد المحلي من خلال جذب المستثمرين وإقامة شراكات قوية مع الشركات المحلية لتحسين أعمالها وإستراتيجياتها التسويقية كبوابة للوصول إلى الأسواق العالمية.

القدرة التنافسية هي تفاعل معقد بين مختلف المحركات، يتضمن الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والشركات والحكومة والمجتمع الأوسع من أجل تحسين الأداء الاقتصادي والرفاهية. ويهدف مكتب أبوظبي للتنافسية إلى وضع أبوظبي بين الوجهات الأكثر جاذبية للشركات والكفاءات حول العالم من خلال تحسين المشهد التنافسي والرفاهية عبر 4 مجالات رئيسية:

الابتكار والمعرفة:

- بناء منظومة للابتكار وإطار لتنظيم نشاط حاضنات الابتكار واستقطاب المبتكرين إلى أبوظبي.
- دعم الملكية الفكرية من خلال وحدة للملكية الفكرية تقدّم استشارات تقييم الخبراء والدعم المالي.

أساسيات القدرة التنافسية:

- تعزيز الثقافة التنافسية بين القطاعين الحكومي والخاص من خلال الفعاليات وبناء شبكة قوية مع منظمات التنافسية الدولية.
- تحسين مستوى المعيشة بشكل عام في أبوظبي من خلال مبادرات لاستقطاب المواهب واستبقائها.

السياسات والأنظمة التنافسية:

- تقييم الأثر الاقتصادي للرسوم والأنظمة الجديدة على المنظومة البيئية في أبوظبي لتوجيه عملية صنع القرار.
- التعاون مع الوكالات الحكومية والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين لوضع السياسات والإستراتيجيات التي تعزز النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية.

سهولة ممارسة الأعمال التجارية:

- تحديد الثغرات والحلول القابلة للتنفيذ ذات الصلة بمجتمع الأعمال في أبوظبي.
- تسهيل الاتفاقيات بين الدائرة وأصحاب المصلحة الآخرين للتواصل رقمياً وتحسين عمليات إصدار الرخص.

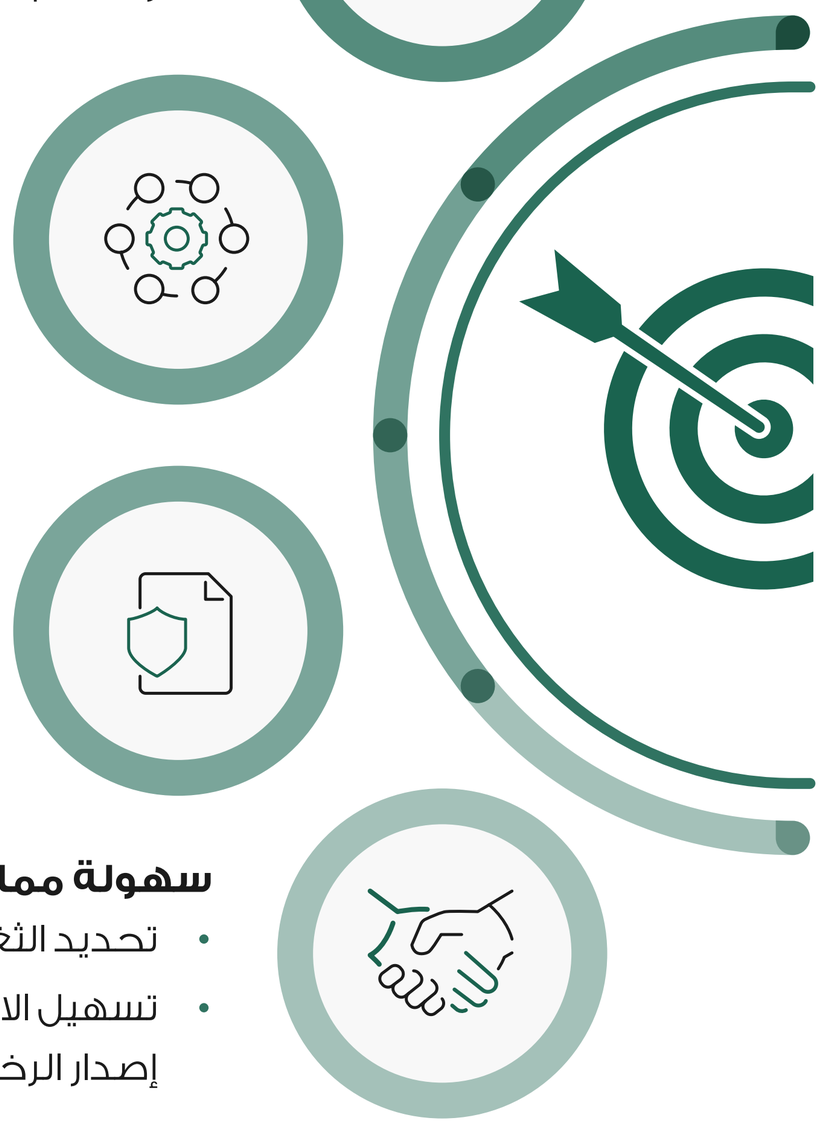

الشكل 09: مناطق تركيز مكتب أبوظبي للتنافسية

ويسعدنا أن نشير إلى حصول أبوظبي على المركز الأول إقليمياً من حيث القدرة التنافسية في أربعة تقارير عالمية للتنافسية (وحدة معلومات الإيكونوميست (EIU)، ومؤشر قابلية العيش العالمي، وتنافسية المواهب في المدن العالمية الصادر عن INSEAD، وتصنيفات كيرني لآفاق المدن العالمية، وتصنيف ظروف التوظيف في الخارج (ECA)، مما يؤكّد المكانة الاقتصادية المتنامية لإمارة أبوظبي على الساحة العالمية، مع تسليط الضوء على مساهمة الدائرة في التطورات الاقتصادية الشاملة من خلال جهودها ومبادراتها المختلفة في جميع القطاعات.

في عام 2022، حقق مكتب أبوظبي للتنافسية إنجازات مهمة في تعزيز القدرة التنافسية من خلال مبادرات مختلفة، حيث تم عقد أكثر من 13 ورشة عمل للتوعية بالقدرة التنافسية، تضمنت سلسلة من ورش العمل وجلسات الحوار البنّاء. وقد شارك بهذه الفعاليات أكثر من 450 فرداً يمثلون 17 جهة حكومية و13 مجلس أعمال من القطاع الخاص.

الابتكار والرقمنة

من خلال تشجيع التحول التقني عبر قطاعاتها المتنوعة، تقود دائرة التنمية الاقتصادية – أبو ظبي حملة ديناميكية نحو الابتكار والرقمنة، مع التركيز على إعطاء الأولوية للتحسينات التقنية لأتمتة خدماتها وعملياتها وتحويل المشهد الاقتصادي في العصر الرقمي.

منظومة أبوظبي للابتكار وريادة الأعمال

الشكل (10): منظومة أبوظبي للابتكار وريادة الأعمال

أبرز الإنجازات في مجال الابتكار:

تم تلقي 91 طلب براءة اختراع وتقييمها

حصول 8 مخترعين على تصريحات في أبوظبي

حصول 18 مبتكراً على **الإقامة الذهبية** فئة المبتكرين

إصدار 11 رخصة **حاضنة أعمال** بنهاية عام 2022

تلقي 26 طلباً لدعم **تسويق التطبيقات التقنية**

ورشة عمل توعوية 42 حول **الملكية الفكرية ودعم براءات الاختراع** (برنامج تكامل).

أطلقت الدائرة العديد من المبادرات الابتكارية والتقنية، مثل:

البرنامج	الوصف
مبادرة البيئة التجريبية	تعد مبادرة البيئة التجريبية الخاصة بمكتب أبوظبي للتنافسية منصة رائدة تعمل بمثابة بيئة للشركات ورجال الأعمال لاختبار الأفكار والمنتجات والخدمات الجديدة قبل التنفيذ على نطاق واسع. الهدف الأساسي لمبادرة البيئة التجريبية هو تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي من خلال السماح للمشاركين بتجربة مفاهيم جديدة دون القلق من القيود التنظيمية. ويمتد البرنامج إلى ما هو أبعد من التقنية المالية ليشمل صناعات مثل الرعاية الصحية وعلوم الحياة والأمن الغذائي والتقنية الزراعية والتنقل وتقنية المعلومات والاتصالات والتقنية النظيفة. وقد تم الانتهاء من مرحلتي الإستراتيجية والتصميم، ومن المقرر أن تبدأ مرحلة التنفيذ التجريبي قريباً في القطاعات الآتية: الرعاية الصحية وعلوم الحياة، والتنقل، والتقنية الزراعية، والأمن الغذائي. ومن خلال هذه المبادرة المستقبلية، تهدف الدائرة إلى تعزيز عملية تطوير الحلول المتطورة، وتحفيز ريادة الأعمال، والمساهمة في نهاية المطاف في عملية التحول التي يشهدها المشهد الاقتصادي في أبوظبي.

البرنامج	الوصف

في إطار جهوده لتعزيز بيئة الابتكار وريادة الأعمال في الإمارة، أطلق مكتب أبوظبي للتنافسية "برنامج حاضنة الابتكار" لرعاية الابتكار وريادة الأعمال داخل الإمارة من خلال تسهيل إنشاء حاضنات الابتكار المرخّصة للجامعات ومراكز البحوث والهيئات الحكومية والقطاع الخاص.
أما عن أهداف برنامج حاضنة الابتكار فهي:

- تحقيق فوائد اقتصادية من خلال دعم خطة التنويع الاقتصادي والتقنيات التحويلية للابتكارات التطويرية.
- تنظيم تراخيص وأنشطة الابتكار وإصدار تصاريح أبوظبي للمبتكرين.
- استقطاب المبتكرين إلى حاضنات الابتكار الحالية.
- تشجيع الابتكار وتوفير بيئة محفّزة للمبتكرين لممارسة نشاطهم الإبداعي

ومن الجدير بالذكر أن عدد رخص الحاضنات قد تضاعف هذا العام، حيث ارتفع من 4 في عام 2021 إلى 11 في عام 2022، مع هدف إصدار 15 رخصة في عام 2023.

ومن خلال توفير الوصول إلى الموارد والمساحة والمعدات الأساسية لتحسين المفاهيم المبتكرة إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق، يقدم برنامج حاضنة الابتكار بيئة مواتية لتحويل الأفكار إلى فرص قابلة للتطبيق تجارياً، بما يتماشى مع إطار عمل "أبوظبي تبتكر".

وتتطلع الدائرة من خلال هذا البرنامج إلى دفع عجلة التنويع الاقتصادي، وتحقيق تطورات اقتصادية، ورفع مكانة أبوظبي الإقليمية والعالمية كمركز للابتكار.

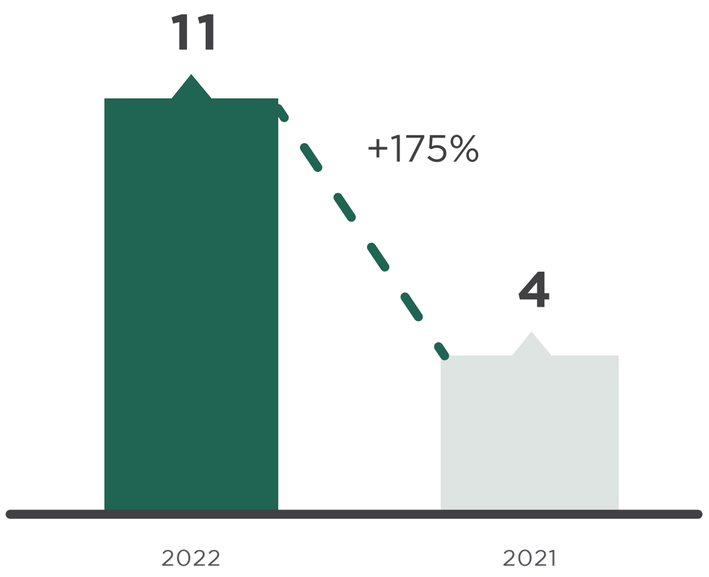

شكل (11): عدد رخص الحاضنات الصادرة بين عامي 2021–2022

incubate

برنامج حاضنة الابتكار

حاضنات أعمال الابتكار المعتمدة

الجامعات

- جامعة نيويورك أبوظبي NYU ABU DHABI
- منتزه جامعة الإمارات للعلوم والابتكار UAEU SCIENCE & INNOVATION PARK
- واحة العقول AN OASIS OF MINDS
- جامعة أبوظبي Abu Dhabi University
- مركز خليفة للابتكار khalifa INNOVATION CENTER
- كلّيات التقنية العليا HIGHER COLLEGES OF TECHNOLOGY
- كلية الخوارزمي الدولية KHAWARIZMI INTERNATIONAL COLLEGE
- جامعة العين AL AIN UNIVERSITY

القطاع الخاص

- GRACIA GROUP
- CORPORATE BUSINESS SERVICES
- PLUG AND PLAY
- FLAT6LABS
- STRATECIS REALIZING VISIONS

مميزات خصائص أعمال الابتكار

تحويل أفكار المبتكرين والاختراعات العلمية **إلى فرص تجارية** يتم تطبيقها على أرض الواقع

ضمان فعالية جدوى التقنيات للنماذج التطبيقية

تساعد البيئة المنظمة والمناهج الخاصة بالحاضنة الشركات الجديدة على الحفاظ على تركيزها **والنمو في الاتجاه الصحيح**

جذب المواهب والاحتفاظ بها من خلال منح **الإقامة الذهبية** لرواد الأعمال والمبتكرين

إدارة وإصدار **تصريح أبوظبي للمبتكرين**

البرنامج	الوصف
UAE INDUSTRY 4.0 **برنامج الثورة الصناعية الرابعة**	في إطار جهود دائرة التنمية الاقتصادية – أبو ظبي لإعادة تشكيل المشهد الاقتصادي واعتماد التقنيات المتقدمة، يأتي برنامج الثورة الصناعية الرابعة كمبادرة إستراتيجية ضمن "إستراتيجية أبوظبي الصناعية" لدعم التحول إلى التصنيع الذكي والابتكار الصناعي من خلال تسخير الرقمنة والأتمتة وتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي. إن البرنامج مدعوم بأداة تقييم التصنيع الذكي التي توجّه الشركات المصنّعة من جميع الأحجام نحو اعتماد التصنيع الذكي. كما أن البرنامج يقيّم الجاهزية ويحدد الخطوات الأساسية للتحول الناجح على المستوى التشغيلي.
تكامل TAKAMUL **برنامج تكامل**	برنامج تكامل هو مبادرة إماراتية للابتكار تأسست عام 2011 لرعاية المخترعين ودعم الابتكار على مستوى الدولة، بما يتماشى مع إستراتيجيات أبوظبي التي تركز على تنمية رأس المال البشري في مجالات العلوم والتقنية. يدعم البرنامج المخترعين ورواد الأعمال والطلاب والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، ويغطي رحلة الابتكار بأكملها، بدءاً من إنشاء المفهوم وحتى التنفيذ العملي. ومن الجدير بالذكر أنه في عام 2022، تلقى برنامج تكامل ما مجموعه 26 طلباً في مجال التقنية، تم اعتماد 10 منها للتسويق التجاري. وفيما يتعلق ببراءات الاختراع، فقد تم اعتماد 29 طلب براءة اختراع من أصل 91 ودعمها مالياً للتسجيل الوطني والدولي. **أبرز النقاط** **تم تلقي 91 طلب براءة اختراع** **تأهلت 10 تطبيقات في مجال التسويق التقني**
برنامج رحلة المستثمر	برنامج رحلة المستثمر هو مبادرة أساسية في الإمارة تهدف إلى تبسيط تجربة المستثمر في المنطقة. ويهدف البرنامج إلى تسهيل التنفيذ السلس للأنشطة الاقتصادية، مع التركيز الشديد على تلبية الاحتياجات والمتطلبات المميزة لقطاع الأعمال والمستثمرين. **أبرز معالم برنامج رحلة المستثمر في عام 2022:** **%71** تقليل في نسبة **المتطلبات** **%94** تقليل في نسبة **رسوم تأسيس الشركات** **%68** تقليل في نسبة **عدد الأيام** لإكمال الرحلة

الجدول 3: خصائص حاضنات أعمال الابتكار

الملحـــق

الملحـق (أ) – بيـانـات الأداء

البيئة					
مؤشرات الأداء الرئيسية	وحدة	2019	2020	2021	2022
إجمالي استهلاك الكهرباء	كيلووات ساعة	5,100,160.00	4,741,187.00	4,849,797.00	4,774,974.69
كثافة استهلاك الكهرباء	كيلووات ساعة / موظف	8,226.06	7,490.03	7,438.34	6,890.30
إجمالي استهلاك البنزين	لتر	87,339.32	209,972.54	106,244.61	181,317.33
إجمالي استهلاك الطاقة (مباشر + غير مباشر)	غيغاجول	21,253.65	24,023.53	20,978.58	23,195.97
إجمالي كثافة استهلاك الطاقة	غيغاجول / موظف	34.28	37.95	32.18	33.47
انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (النطاق 1)	طن مكافئ لثاني أكسيد الكربون	204.35	491.27	248.58	424.23
انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة (النطاق 2)	طن مكافئ لثاني أكسيد الكربون	2695.43	2505.72	2563.12	2523.57
إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة	طن مكافئ لثاني أكسيد الكربون	2899.78	2996.99	2811.70	2947.80
إجمالي المياه المستهلكة	$م^3$	19,398.71	19,336.93	15,888.69	15,845.40
إجمالي النفايات الناتجة	طن	71.83	174.10	249.84	212.60
إجمالي النفايات المعاد تدويرها	طن	4.52	1.75	1.48	6.65
إجمالي النفايات الموجهة للتخلص منها	طن	66.20	170.12	245.79	203.95

الحوكمة					
مؤشرات الأداء الرئيسية	وحدة	2019	2020	2021	2022
خصوصية العملاء ورضاهم					
عدد خروقات أمن البيانات	رقم	-	0.00	0.00	0.00
درجة رضا العملاء	نسبة مئوية	-	-	-	%76.00
النمو الإقتصادي					
مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي	نسبة مئوية	-	%34.00	%36.00	%42.80
نسبة الموردين الحاصلين على شهادة الامتثال للقيمة المحلية المضافة	نسبة مئوية	-	-	%100.00	%100.00
النسبة المئوية للموردين الذين أكدوا رسمياً امتثالهم لقواعد سلوك الموردين	نسبة مئوية	-	%100.00	%100.00	%100.00
عدد سكان أبوظبي الذين شاركوا في استبيان المقيمين	رقم	-	-	-	900
إجمالي الرخص التجارية الصادرة	رقم	-	20,745	25,221	25,172
إجمالي التراخيص الصناعية الصادرة	رقم	-	180	206	240
إجمالي عدد التراخيص التي حصلت عليها النساء	رقم	-	20,781	25,733	30,088

الملحق (ب) – مقاييس الاستدامة لسوق أبوظبي للأوراق المالية

البيئـة				
المقياس	الحساب	رقم الصفحة/ إجابة مباشرة	معيار المبادرة العالمية للتقارير المطابق	هدف التنمية المستدامة المطابق
E1 انبعاثات الغازات الدفيئة	1) الكمية الإجمالية بما يكافئ غاز ثاني أكسيد الكربون، للنطاق 1 2) الكمية الإجمالية بما يكافئ غاز ثاني أكسيد الكربون، للنطاق 2 (إن أمكن)	الملحق (أ) بيانات الأداء (البيئية)	GRI 305: الانبعاثات في 2016	١٣ العمل المناخي
E2 كثافة الانبعاثات	1) إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة لكل عامل من عوامل تحجيم الإخراج	الملحق (أ) بيانات الأداء (البيئية)	GRI 305: الانبعاثات في 2016	١٣ العمل المناخي
E3 استخدام الطاقة	1) إجمالي كمية الطاقة المستهلكة مباشرة	الملحق (أ) بيانات الأداء (البيئية)	GRI 302: الطاقة في 2016	١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
E6 استخدام المياه	1) إجمالي كمية المياه المُستهلكة	الملحق (أ) بيانات الأداء (البيئية)	GRI 303: المياه والنفايات السائلة في 2018	٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية
E7 العمليات البيئية	1) هل تتبع شركتك سياسة بيئية رسمية؟ نعم/لا	نعم، يرجى الاطلاع على صفحة 16 للمزيد من التفاصيل	GRI 103: نهج الإدارة في 2016*	
	2) هل تتبع شركتك سياسات محددة فيما يتعلق بالنفايات و/أو المياه و/أو الطاقة و/أو إعادة التدوير؟ نعم/لا	لا، لا تزال السياسة قيد التطوير، يرجى الاطلاع على الصفحة 18 للمزيد من التفاصيل		
	3) هل تستخدم شركتك نظاماً معترفاً به لإدارة الطاقة؟	نعم، لدى الدائرة نظام لإدارة البيئة والصحة والسلامة (EHSMS)، يرجى الاطلاع على الصفحة 26 للمزيد من التفاصيل		
E8 الإشراف البيئي	1) هل يشرف فريق الإدارة بشركتك على قضايا الاستدامة و/أو يديرها؟ نعم/لا	نعم	GRI 102: إفصاحات عامة في 2016	
E9 الإشراف البيئي	1) هل يشرف مجلس الإدارة بشركتك على قضايا الاستدامة و/أو يديرها؟ نعم/لا	نعم	GRI 102: إفصاحات عامة في 2016	

المجتمع				
المقياس	الحساب	رقم الصفحة/ إجابة مباشرة	معيار المبادرة العالمية للتقارير المطابق	هدف التنمية المستدامة المطابق
S1 نسبة أجور الرؤساء التنفيذيين	1) النسبة: إجمالي أجر الرئيس التنفيذي إلى متوسط إجمالي أجر مكافئ الدوام الكامل (FTE).	الملحق (أ) بيانات الأداء (الاجتماعية)	GRI 102: إفصاحات عامة في 2016	١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة
	2) هل تبلغ شركتك عن هذا المقياس في الملفات التنظيمية؟ نعم/لا	نعم		
S2 نسبة أجور النوع الاجتماعي	1) النسبة: متوسط أجر الذكور إلى متوسط أجر الإناث	الملحق (أ) بيانات الأداء (الاجتماعية)	GRI 405: التنوع وتكافؤ الفرص في 2016	٥ المساواة بين الجنسين
S4 التنوع بين الجنسين	1) النسبة: إجمالي عدد موظفي الشركة من الرجال والنساء	الملحق (أ) بيانات الأداء (الاجتماعية)	GRI 102: إفصاحات عامة في 2016 GRI 405: التنوع وتكافؤ الفرص في 2016	٥ المساواة بين الجنسين
	2) النسبة: وظائف المبتدئين والمستوى المتوسط التي يشغلها الرجال والنساء	الملحق (أ) بيانات الأداء (الاجتماعية)		
	3) النسبة: وظائف المستوى الأعلى والتنفيذي التي يشغلها الرجال والنساء	الملحق (أ) بيانات الأداء (الاجتماعية)		
	2) النسبة: إجمالي عدد موظفي الشركة من المقاولين و/أو المستشارين	الملحق (أ) بيانات الأداء (الاجتماعية)	GRI 102: إفصاحات عامة في 2016	
S11 التوطين	1) نسبة الموظفين من المواطنين	الملحق (أ) بيانات الأداء (الاجتماعية)		٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
G4 مدونة قواعد السلوك الخاصة بالموردين	1) هل يتعين على البائعين أو الموردين بشركتك اتباع مدونة لقواعد السلوك؟ نعم/لا	نعم، يرجى الاطلاع على صفحة 33 للمزيد من التفاصيل		١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
G5 الأخلاقيات ومكافحة الفساد	1) هل تتبع شركتك سياسة للأخلاقيات و/أو مكافحة الفساد؟ نعم/لا	نعم، يرجى الاطلاع على صفحة 33 للمزيد من التفاصيل		١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
	2) إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي النسبة المئوية للقوى العاملة لديكم التي أكدت امتثالها لهذه السياسة رسمياً؟	100%، بالرجوع إلى الصفحة 33، يلتزم جميع الموظفين بالتوقيع على وثيقة الإعلان والإقرار.		
G6 خصوصية البيانات	1) هل تتبع شركتك سياسة لخصوصية البيانات؟ نعم/لا	نعم		
G7 تقارير الاستدامة	1) هل تنشر شركتك تقرير الاستدامة؟ نعم/لا	نعم		
G8 ممارسات الإفصاح	1) هل توفر شركتك بيانات الاستدامة لأطر إعداد تقارير الاستدامة؟ نعم/لا	نعم		
	2) هل تركز شركتك على أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)؟ نعم/لا	نعم، يرجى الاطلاع على صفحة 8 للمزيد من التفاصيل		
G9 الضمانات الخارجية	1) هل تم التأكد من إفصاحات الاستدامة بشركتك أو التحقق منها بواسطة شركة تدقيق خارجية؟ نعم/لا	لا، لم يتم طلب ضمان خارجي لدورة إعداد التقارير هذه.	GRI 103: يُستخدم نهج الإدارة لعام 2016 مع المعايير المحددة للموضوعات	

الملحق (ج) – جداول المبادرة العالمية لإعداد التقارير

بيان الاستخدام	أصدرت دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي تقريرها بالإشارة إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2022
تم استخدام GRI 1	المبادرة العالمية لإعداد التقارير 1: الأساس 2021

معيار GRI/ مصدر آخر	الإفصاح	رقم الصفحة/الإجابة المباشرة
الإفصاح العام		
GRI 2: الإفصاحات العامة 2021	2–1 التفاصيل التنظيمية	6
	2–2 الجهات المشمولة في تقارير الاستدامة الخاصة بالمنظمة	3
	2–3 فترة التقرير والتكرار ونقطة الاتصال	3
	2–4 إعادة صياغة المعلومات	وبما أن هذا هو تقرير الاستدامة الأول لـ ADDED، فلا يوجد أي إعادة صياغة للمعلومات
	2–5 الضمان الخارجي	لا يتم طلب أي ضمان خارجي لهذا التقرير
	2–6 الأنشطة وسلسلة القيمة والعلاقات التجارية الأخرى	10–6
	2–7 موظفين	43–42، 22
	2–9 هيكل الحوكمة وتكوينها	7
	2–16 الإبلاغ عن المخاوف الحرجة	24
	2–22 بيان حول إستراتيجية التنمية المستدامة	10–6
	2–23 التزامات السياسة	39–38، 33، 23، 18، 16
	2–24 تضمين التزامات السياسة	39–38، 33، 23، 18، 16
	2–25 عمليات معالجة التأثيرات السلبية	24
GRI 2: الإفصاحات العامة 2021	2–26 آليات طلب المشورة ورفع المخاوف	24
	2–27 الالتزام بالقوانين والأنظمة	33، 16
	2–28 عضوية الجمعيات	40، 36
	2–29 نهج إشراك أصحاب المصلحة	27
المواضيع المادية		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3–1 عملية تحديد المواضيع الجوهرية	13
	3–2 قائمة المواضيع المادية	14
جذب المواهب والاحتفاظ بها وتطويرها		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3–3 إدارة المواضيع المادية	23–22
GRI 401: التوظيف في لعام 2016	401–1 تعيين الموظفين الجدد ودوران الموظفين	43
	401–2 المزايا المقدمة للموظفين بدوام كامل والتي لا يتم تقديمها للموظفين المؤقتين أو بدوام جزئي	23
	401–3 إجازة الوالدين	44، 25
GRI 404: التدريب والتعليم 2016	404–1 متوسط ساعات التدريب سنويا لكل موظف	43
	404–2 برامج رفع مهارات الموظفين وبرامج المساعدة الانتقالية	23

معيار GRI/ مصدر آخر	الإفصاح	رقم الصفحة/الإجابة المباشرة
تنويع الاقتصاد		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3–3 إدارة المواضيع المادية	35 ،8
GRI 203: التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة لعام 2016	203–2 آثار اقتصادية كبيرة غير مباشرة	37–35
بيئة أعمال تنافسية		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3–3 إدارة المواضيع المادية	38 ،10–9
GRI 203: الآثار الإقتصادية غير المباشرة لعام 2016	203–1 دعم الاستثمارات والخدمات في البنية التحتية	41–38
رضا العملاء ورفاهيتهم		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3–3 إدارة المواضيع المادية	28
رفاهية المجتمع والتنمية الاجتماعية		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3–3 إدارة المواضيع المادية	29
GRI 413: المجتمعات المحلية لعام 2016	413–1 العمليات مع مشاركة المجتمع المحلي، وتقييمات الأثر، وبرامج التنمية	30–29
الصحة والسلامة المهنية		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3–3 إدارة المواضيع المادية	26
GRI 403: الصحة والسلامة المهنية لعام 2018	403–1 نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	26
	403–2 تحديد المخاطر وتقييم المخاطر والتحقيق في الحوادث	26
	403–3 خدمات الصحة المهنية	26
	403–4 مشاركة العمال والتشاور والتواصل بشأن الصحة والسلامة المهنية	26
	403–5 تدريب العمال على الصحة والسلامة المهنية	26
	403–6 تعزيز صحة العمال	27
	403–7 الوقاية والتخفيف من آثار الصحة والسلامة المهنية المرتبطة مباشرة بالعلاقات التجارية	26
	403–9 إصابات العمل	45
	403–10 اعتلال الصحة المتعلق بالعمل	45

معيار GRI/ مصدر آخر	الإفصاح	رقم الصفحة/الإجابة المباشرة
تعزيز سبل ملائمة العيش		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3–3 إدارة المواضيع المادية	27
GRI 413: المجتمعات المحلية لعام 2016	413–1 العمليات مع مشاركة المجتمع المحلي، وتقييمات الأثر، وبرامج التنمية	27
الابتكار والرقمنة		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3–3 إدارة المواضيع المادية	39
الاقتصاد الدائري		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3–3 إدارة المواضيع المادية	20
GRI 306: النفايات في لعام 2020	306–1 توليد النفايات والآثار الكبيرة المرتبطة بالنفايات	20
	306–3 النفايات الناتجة	42 ,20
	306–4 النفايات المحولة من التخلص منها	42 ,20
	306–5 النفايات الموجهة للتخلص منها	42
التوطين		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3–3 إدارة المواضيع المادية	25
GRI 202: الحضور التواجد في السوق في لعام 2016	202–2 نسبة الإدارة العليا المعينة من المجتمع المحلي	43
كفاءة الطاقة		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3–3 إدارة المواضيع المادية	18
GRI 302: الطاقة في لعام 2016	302–1 استهلاك الطاقة داخل المنظمة	42،18
	302–3 كثافة الطاقة	42
أخلاقيات الأعمال ومكافحة الفساد		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3–3 إدارة المواضيع المادية	33
GRI 205: مكافحة الفساد لعام 2016	205–2 التواصل والتدريب حول سياسات وإجراءات مكافحة الفساد	33
إدارة المخاطر		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3–3 إدارة المواضيع المادية	33

معيار GRI/ مصدر آخر	الإفصاح	رقم الصفحة/الإجابة المباشرة
خصوصية البيانات والأمن السيبراني		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة المواضيع المادية	34
GRI 418: خصوصية العملاء في العميل لعام 2016	418-1 الشكاوى الموثقة المتعلقة بانتهاكات خصوصية العميل وفقدان بيانات العميل	45
تغير المناخ		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة المواضيع المادية	18
GRI 305: الانبعاثات في لعام 2016	305-1 انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (النطاق 1).	42 ،19
	305-2 الطاقة غير المباشرة (النطاق 2) انبعاثات الغازات الدفيئة	42 ،18
	305-4 كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة	42
	305-5 خفض انبعاثات الغازات الدفيئة	19-18
التنوع والمساواة والشمول		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة المواضيع المادية	25
GRI 405: التنوع وتكافؤ الفرص لعام 2016	405-1 تنوع هيئات الإدارة والموظفين	43-42
	405-2 نسبة الراتب الأساسي والأجور للنساء إلى الرجال	44
ممارسات الشراء المسؤولة		
GRI 3: ممارسات الشراء لعام 2016	3-3 إدارة المواضيع المادية	34
إدارة المياه		
GRI 3: الموضوعات الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة المواضيع المادية	20
GRI 303: المياه والنفايات السائلة لعام 2018	303-5 استهلاك المياه	42 ،20

دائـــرة الـــتـــنـــمـــيـــة الاقـــتـــصـــاديـــة

DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT